laila

جمهورية مصر العربية

وزارة التخطيط

بيان
الدكتور / كمال أحمد الجنزورى
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط
أمام مجلسى الشعب والشورى
عن
خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية
لعام ١٩٩٦/٩٥

مارس ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

السادة الأعضاء

يسعدنى أن أعرض على سيادتكم أهم المتغيرات الإقتصادية لخطة التنمية للعام القادم ١٩٩٦/٩٥ والتى تعتبر خطوة فى مسيرة التقدم الإقتصادى والإجتماعى فى إطار محاور التنمية للخطة الخمسية الثالثة (٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) ، وخطة هذا العام تعتبر خطة الإنطلاق الإنتاجى والإرتفاع بالإنتاجية وتحسين الأداء بعد ما تم خلال أكثر من حقبة كاملة من التركيز على تطوير البنية الأساسية وتحديث القواعد الإنتاجية مما يمهد السبيل لتحقيق تلك الإنطلاقة والإرتفاع بمعدل النمو للناتج المحلى الإجمالى .

إن استمرار مسيرة التنمية وتواصلها منذ بداية الخطة الخمسية الأولى (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) ترتب عليه تنفيذ برامج استثمارية شاركت فيه الحكومة وشركات كل من القطاع العام والقطاع الخاص يقدر إجماليها خلال ثلاثة عشر عاما أى فى الفترة من ٨٣/٨٢ - ٩٥/٩٤ بنحو ٢٨٦ مليار جنيه . وقد اقترن ذلك بتطبيق برنامج اصلاحى نقدى ومالى اتصف بالتكامل والتدرج فى آثاره على مجريات الأحداث الإقتصادية والإجتماعية مما أكسب الإقتصاد القومى قاعدة صلبة قادرة على التصدى لما يظهر من تحديات .

وجه لتنمية قطاع الزراعه واستصلاح الأراضى استثمارات بلغت جملتها نحو ٢ر٢١ مليار جنيه مكنت من الحفاظ على المساحات المزروعة وصيانتها وتحسين طاقتها الإنتاجية ، كما مكنت من تنفيذ أعمال البنية القومية والأساسية لمساحة ٢ر١٢٢٤ ألف فدان ، ويجرى حاليا استكمال أعمال البنية الأساسية فى مساحة ٤ر٣٩٢ ألف فدان . كما مكنت من تنفيذ أعمال الإستصلاح الداخلي لمساحة ١١٦٠ ألف فدان ويجري حاليا استكمال تلك الأعمال .

وقد بلغت استثمارات قطاع الصناعه خلال الثلاثة عشر عاما الماضية نحو ٤ر٥٩ مليار جنيه تركز ما يربو عن نصفها فى أعمال للإحلال وتجديد قواعد الإنتاج وإعادة تأهيل المصانع القائمة واستخدام التقنية المتقدمة فى إنشاء الصناعات الأساسية لمواجهة الإحتياجات المحلية والتصديرية .

كما بلغت الإستثمارات فى مشروعات الطاقة (البترول والكهرباء) نحو ٦ر٥٨ مليار جنيه تم من خلالها اكتشاف حقول من البترول الخام والغازات الطبيعية أدت إلى زيادة الإحتياطى بنحو ٧ر٣ مليار طن من الخام ونحو ٢١ ترليون قدم مكعب من الغازات ساعدت على مواجهة الطلب عليها محليا وخارجيا فى الوقت الذى يتم فيه المحافظة على الإحتياطيات المؤكدة منهما ، كما تم الإرتفاع بالطاقة الكهربائية

التصميمية بنحو ٦٢ مليار كيلو وات / ساعه وهو ما يوفى بالإحتياجات المحلية والتوسعات العمرانية من جهة واحتياجات التوسع الصناعى واستصلاح الأراضى من جهة أخرى ويمهد السبيل لإمكانات الربط الإقليمية مع المشرق العربى والمغرب العربى ٠

كما شهدت الفترة الماضية من مسيرة التنمية تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مترو الأنفاق فى المسافة بين حلوان / المرج ، ويتم حاليا تنفيذ المرحلة الثانية فى المسافة بين شبرا / التحرير ، ومن المنتظر الإنتهاء من تنفيذ المسافة بين شبرا / رمسيس بنهاية عام ١٩٩٥ ليرتفع حركة نقل الركاب الى ٢١٣٠ مليون راكب / يوم ٠ كما شهدت الثلاثة عشر عاما الماضية تطوير الإتصالات حيث ارتفعت السعات فى خطوط التليفون بنحو ٣ر٢٩٩٣ ألف خط والإرتفاع بكفاءة السكك الحديدية والنقل البحرى والجوى وطاقة الموانى البريه ٠ وقد بلغ الحجم الإستثمارى لتلك المشروعات نحو ١ر٤٩ مليار جنيه ٠

وكان للبعد الإجتماعى اولوية متقدمة حيث بلغت الإستثمارات فى مشروعاته نحو ١ر٧٦ مليار جنيه للإرتفاع بمستوى الخدمات العامه وامكاناتها ، فقد خص منها مشروعات الإسكان نحو ٤ر٣٠ مليار جنيه كان لها آثارها فى التخفيف نسبيا من حدة الأزمة الإسكانية حيث تم خلالها إنشاء واستكمال ٢ر٢ مليون وحدة سكنية ٨ر٩٠٪ منها من المستوى الإقتصاد والمتوسط ، كما خص مشروعات المرافق نحو ١ر٢٢ مليار جنيه منها نحو ٠ر٧ مليار جنيه لمياه الشرب مكنت من زيادة الطاقة التصميمية من المياه بنحو ٨ر٧ مليون لتر مكعب / يوم ونحو ٠ر١٣ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحى ساعدت على زيادة الطاقة الإستيعابية للصرف بنحو ٥ر٤ لتر مكعب / يوم وهذا التوسع فى الطاقة من المياه والصرف شمل كثير من المناطق المحرومة فى محافظات مصر سواء بتوفير المياه النقية لأول مرة أو بتدعيم المشروعات القائمة منها ، فضلا عن القضاء على ظاهرة الطفح التى كانت منتشرة فى كثير من مدن مصر ٠

كما تم تنفيذ برنامج استثمارى فى قطاع التعليم بلغ نحو ٩ر٨ مليار جنيه تم من خلاله توفير نحو ٢ر١٤١ ألف فصل جديد أضيفت الى الفصول القائمة لمواجهة الأعداد المتزايدة من تلاميذ مرحلة التعليم الأساسية بالإضافة الى البدء فى تطوير نظم التعليم والبرامج والمواد التعليمية بما يتيح للطلبة فرصة ممارسة الأنشطة الأخرى والإرتفاع بمداركهم ، كما مكنت تلك الإستثمارات من البدء فى إنشاء ١٥٠٠ مدرسة سنويا لتكتمل عددها ٧٥٠٠ مدرسة خلال الثلاث سنوات القادمة ، فضلا عن تحسين مستوى القائمين على التدريس بايفادهم فى بعثات تدريبية بالخارج ٠

كما وجهت نحو ٩ر٥ مليار جنيه لتطوير الخدمات الصحية والإرتقاء بمستواها سواء الصحة الوقائية أو الصحة العلاجية والتوسع فى طاقة المستشفيات وتحديث الأجهزة الطبية ٠

ونتيجة لهذا التراكم الإستثمارى على مدى الثلاثة عشر عاما الماضية أن إرتفعت معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى الإجمالى بحيث بلغت فى المتوسط نحو ٢ر٦ ٪ للناتج خلال السنوات الخمس

الأولى ١٩٨٦/٨٢ ، ونحو ٤ر٠ ٪ خلال الخمس سنوات الثانية ١٩٩٢/٨٦ ، ونحو ٣ر٦ ٪ خلال الفترة ٩٣/٩٢ - ١٩٩٥/٩٤ .

إن ميزان المدفوعات الجارى ولو أنه حقق فائضا خلال الثلاث سنوات الأخيرة إلا أن العامل الرئيسى الذى رتب وجود هذا الفائض هو زيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وبعض المنح والمعونات الخارجية ، ومازال الميزان التجارى يحقق عجزا .ومن المتوقع ان يبلغ نحو ٦ر٣ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤ الأمر الذى تبذل معه الدولة جهودا مكثفة لتضييق عجز هذا الميزان بزيادة الكميات المصدرة من المنتجات المصريه وخاصة الصناعية منها بمعدلات أكبر من معدلات الزيادة فى الواردات .

إن الزيادة السكانية نتج عنها زيادة عدديه نحو ١٧ر٧ مليون نسمة ترتب عليها زيادة فى قوة العمل قدرت بنحو ٤ر٥ مليون نسمة وكان للجهود التى بذلت لتوفير فرص عمل للشباب أثرها فى زيادة عدد المشتغلين خلال الفترة بنحو ٤ر٤ مليون مشتغل بمتوسط سنوى قدره ٣٣٤ ألف مشتغل ، ولقد ساهمت أجهزة الدولة بنحو ١ر٣ مليون فرصة عمل من هذا القدر بالإضافة الى نحو ٥٠٠ ألف فرصة للإحلال لمن إنتهت خدماتهم ، ذلك بالإضافة إلى مساهمة الصندوق الإجتماعى للتنمية بتوفير فرص عمل تبلغ نحو ١٤٥ ألف فرصة عمل دائمة ونحو ٥٩ ألف فرصة عمل مؤقته فى نهاية فبراير ١٩٩٥ .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

السادة الأعضاء

بعد هـذا الإستعراض السريع للإنجازات التى تحققت خلال الثلاثة عشر عاما الماضية أستعرض مع حضراتكم الملامح الرئيسية لأهداف خطة العام القادم ١٩٩٦/٩٥ :

الإستخدامات الإستثمارية:

قدر حجم الإستخدامات الإستثمارية المستهدف تنفيذها فى عام ١٩٩٦/٩٥ بنحو ٤١ر٩ مليار جنيه تزيد بنحو ٦ر٤ مليار جنيه عن الإستخدامات المستهدفة فى خطة ١٩٩٥/٩٤ وخصص منها للقطاع الحكومى (الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والإقتصادية) نحو ١٣ر٩ مليار جنيه ونحو ٢ر٢ مليار جنيه للقطاع العام وتركز نحو ٥٠ر٢ ٪ من جملة الإستخدامات الإستثمارية المستهدفة فى قطاعات المجموعة السلعيه وخص الزراعه والصناعه منها نحو ١٣ر٣ مليار جنيه تمثل ٦٣ر٣٪ من جملة استثمارات المجموعة ، كما بلغت استثمارات الطاقة داخل تلك المجموعة نحو ٧ر٠ مليار جنيه . ووزعت باقى الإستخدامات الإستثمارية بين كل من الخدمات الإنتاجية وخصها نحو ٥ر٧ مليار جنيه ، والخدمات الإجتماعية وخصها نحو ١٢ر٩ مليار جنيه . ومن إجمالى تلك الإستثمارات خصص نحو ١٦ر٥ مليار جنيه لمشروعات البنية الأساسية والمتمثلة فى الكهرباء (٢ر٧ مليار جنيه) ، النقل والإتصالات (٥ر١ مليار جنيه) ، الإسكان (٥ر٧ مليار جنيه) ، المرافق (٣ر٠ مليار جنيه منها ١ر١ مليار جنيه لمشروعات مياه الشرب ، ٨ر١ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحى) .

ويتم تمويل النسبة العظمى من الحجم الإستثمارى المستهدف بالخطة من مصادر تعبئة المدخرات المحلية ويقدر قيمتها بنحو ٣ر٣٨مليار جنيه بالإضافة إلى نحو ١ر٤ مليون جنيه منح ومعونه خارجيه ، واقتصر الإعتماد على الخارج فى شكل قروض خارجيه أى بنسبة ٢ر٤ ٪ ٠ وقد اعتمد على المنح والمعونات بأكثر من الإعتماد على القروض والتسهيلات ٠

وتولى الخطة اهتمامها بقطاع الأعمال بشقيه العام والخاص فقدرت للأول استثمارات تبلغ نحو ٦ر٣ مليار جنيه وللثانى استثمارات تبلغ نحو ٢ر٢٢ مليار جنيه ٠

الناتج المحلى الإجمالى:

يتولد عن الإنتاج المستهدف فى خطة عام ١٩٩٦/٩٥ ناتجا يقدر قيمته بنحو ٧ر١٥٣ مليار جنيه بزيادة قدرها ٨ر٧ مليار جنيه ٠ ويقدر معدل النمو المستهدف بنحو ٤ر٥ ٪ عن الناتج المتوقع فى عام ١٩٩٥/٩٤ والذى يقدر بنحو ٩ر١٤٥ مليار جنيه ٠ ويسهم قطاع الأعمال الخاص فى تحقيق ٧ر٦٢ ٪ من إجمالى الناتج المحلى المستهدف بما يقدر قيمته بنحو ٥ر٩٦ مليار جنيه ، ويبلغ معدل نمو ناتجه نحو ١ر٦٪٠

وتشارك القطاعات الإقتصادية فى تحقيق إجمالى الناتج بمعدلات نمو متباينة تتراوح بين ٩ر٥٪ فى مجموعة القطاعات السلعيه ، ٥ر٦٪ فى مجموعة الخدمات الإنتاجية ونحو ٧ر٥ ٪ فى مجموعة الخدمات الإجتماعية ٠

ويمثل ناتج المجموعة الأولى والذى يقدر قيمته نحو ٥ر٧٦ مليار جنيه نحو ٨ر٤٩٪ من اجمالى قيمة الناتج المستهدف ، ويقدر قيمة ناتج المجموعة الثانية بنحو ٨ر٥٠ مليار جنيه ويمثل نحو ٣٣٪ من إجماليه ، أما المجموعة الثالثة فيقدر الناتج المتولد عن أنشطتها بنحو ٤ر٢٦ مليار جنيه يمثل نسبة قدرها ٢ر١٧ ٪ ٠

السكان والقوى العامله والتوظف:

يقدر عدد السكان بداخل مصر فى عام ١٩٩٦/٩٥ بنحو ٢ر٦٠ مليون نسمة وكان عددهم فى عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ٠ر٥٩ مليون نسمة أى أن معدل النمو فى السكان يقدر بنحو ١ر٢ ٪ ٠ ولا شك أن إنخفاض هذا المعدل عن المعدلات التى كانت سائدة فى السنوات الأولى من الفترة السابقة شاهد على نجاح السياسات السكانية التى تطبق فى شأن تنظيم الأسرة وخفض معدلات المواليد الى ٧ر٢٧ فى الألف مقابل ١ر٣٠ فى الألف فى عام ١٩٩٢/٩١ وكذلك معدل الوفيات والذى انخفض من ٥ر٧ فى الألف الى ٨ر٦ فى الألف ٠

إن الأوضاع السكانية تفرض آثارها على المجتمع ، ورغم التناقص الواضح فى معدل نمو السكان إلا أن قوة العمل من المقدر أن تزيد بمعدل ٦ر٢ ٪ ليرتفع عددها من ١٦٤٥٢ ألف نسمة فى عام ١٩٩٥/٩٤ الى نحو ١٦٨٨٩ ألف نسمة فى عام ١٩٩٦/٩٥ ، ويمثل عدد النساء فى قوة العمل ٠ر١٤ ٪ مقابل ٧ر١٣ ٪ فى عام ١٩٩٥/٩٤ وهذا التغير الهيكلى يوضح استمرار التحسن فى التركيب النوعى لقوة العمل ٠

وتقدر الخطة أن يرتفع عدد المشتغلين فى عام ١٩٩٦/٩٥ بنحو ٤٩٨ ألف مشتغل تتاح لهم فرص عمل جديده ٠ ومن المستهدف أن تستوعب قطاعات الإنتاج السلعى نحو ٢٣٠ ألف مشتغل يمثلون نحو ٢ر٤٦ ٪ من جملة هذه الزياده ، وتمتص قطاعات الخدمات الإجتماعيه نحو ١٥٨ ألف مشتغل يمثلون ٧ر٣١ ٪ والباقى وعددهم ١١٠ ألف مشتغل فى قطاعات الخدمات الإنتاجيه ٠ وعلى هذا يقدر جملة المتعطلين فى ١٩٩٥/٩٤ بنحو ١٥٧٣ ألف فرد يمثلون ٦ر٩ ٪ من قوة العمل ، ومن المستهدف أن يصل جملة المتعطلين فى ١٩٩٦/٩٥ نحو ١٥١٢ ألف فرد بنسبة ٠ر٩ ٪

ويجدر الإشارة الى أنه تم تعيين ٤ر١٣٢ ألف مشتغل فى عام ١٩٩٥/٩٤ من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة لمواجهة النقص فى بعض الوزارات والأجهزة ، فضلا عن توفير فرص عمل دائمة من خلال المشروعات التى يمولها الصندوق الإجتماعى للتنميه ٠

إن قطاع الأعمال الخاص وقد زالت من أمامه كافة الصعوبات وتحرر من القيود التى كانت تحد من حركته ، أصبح يحمل عبء المسئولية لتوفير مجالات العمل للشباب ٠

التعامل مع العالم الخارجى:

إن تحقيق الإنطلاق الإنتاجى وتحسين جودته ليصل الى مستوى القدرة التنافسيه المطلوبه سواء على المستوى المحلى أو على المستوى العالمى هو فى مقدمة أولويات الخطة بهدف تنمية الصادرات بمعدلات تزيد عن معدلات الزيادة فى الواردات فى ظروف دولية تنشأ خلالها تكتلات اقتصادية بين الدول الأوروبيه الصناعية من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك من جهة أخرى تتجه نحو توحيد أسواقها وضمان الحرية لإنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها وتعزيز قدرتها التنافسيه ٠

فى ظل هذه التحديات تعمل الخطة على استمرار تحسن أوضاع التعامل مع الخارج لتزيد من دوره المؤثر فى دعم الإقتصاد القومى ودفع عملية التنمية ، وهى فى سبيل ذلك تتجه الى اتخاذ – الى جانب ما اتخذته من قبل – العديد من الإجراءات سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجى بهدف تحسين أوضاع ميزان المدفوعات وفى مقدمته تحسين أوضاع الميزان التجارى ٠

وفى مجال تنشيط الصادرات وتشجيعها فانه بالإضافة الى الإجراءات التى اتخذت فى هذا المجال من تبسيط اجراءات التصدير والغاء الحظر على تصدير معظم السلع والسماح لكافة الجهات والأفراد بعقد صفقات متكافئة لتبادل السلع والخدمات بدون موافقة مسبقة تتجه الخطة فى المرحلة المقبلة الى اتخاذ العديد من الإجراءات التى تعمل على دعم قدرة الصادرات السلعية والنفاذ الى الأسواق العالمية ومن أهمها تدعيم المؤسسات العاملة فى مجال تمويل التصدير ، ودعم جهاز التمثيل التجارى ووضع خطة لترويج السلع المصريه فى الأسواق الخارجية ٠وتخفيف الأعباء الضريبية على النشاط التصديرى ، ومنح حوافز مالية للمصدرين وللشركات الإنتاجية التى تحصل على علامة توكيد الجودة الشامله " ايزو ٩٠٠٠ " ٠

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التى تحققت على مدى السنوات الماضية فى ضبط ايقاع معدل الزيادة فى الواردات فى ظل الدلائل على زيادة الإنتاج المحلى منها ، إلا أن تحسين الميزان التجارى بزيادة الصادرات ودفعها بقوة فى الأسواق العالمية على أساس من القدرة التنافسيه فى الجوده والسعر لا تزال تمثل خطوة رئيسية فى تحسين أوضاع ميزان المدفوعات ٠

وإذا كانت الخطة تعمل على تنمية الصادرات السلعيه ، فهى لا تغفل الإهتمام بتنمية المتحصلات الخدمية وبصفة خاصة الإيرادات السياحية التى توليها الخطه اهتماما خاصا من خلال توفير الإعتمادات اللازمة لتنفيذ برنامج للترويج والتنشيط السياحى للنهوض بها والعمل على عودة التدفق السياحى لمستويات الذروة التى كانت قد تحققت ثم الإنطلاق الى معدلات متزايدة تتناسب مع امكانات مصر السياحية ٠

وفى ضوء ذلك فان الخطة تستهدف تحسين العجز فى الميزان التجارى وذلك بزيادة الصادرات من السلع الصناعية والزراعيه بمعدل ٥ر٢٤ ٪ ، بينما يقتصر معدل الزيادة فى الواردات السلعيه على ٧ر٢ ٪ فقط ٠

وتعد الصادرات الصناعيه فى مقدمة الصادرات التى تستهدف الخطة تنميتها بمعدلات مرتفعة تبلغ نحو ٥ر٢٦ ٪ ، حيث ترتفع الصادرات من الصناعات الهندسية بمعدل ٥ر٣٢ ٪ ، و الصادرات من الصناعات الكيماوية بمعدل ٩ر٢٩ ٪ ، وكذلك الصادرات من صناعة الغزل والنسيج بمعدل ٧ر٢٧ ٪ ٠

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تعمل الخطة على تهيئة أفضل الظروف لقطاع الأعمال العام والخاص والإستثمارى للإنتاج والإستثمار والتصدير من خلال دفع الإستثمار وتعديل قوانينه ، وتوفير التكنولوجيا المتطورة ٠

كما تستهدف الخطة زيادة الصادرات الزراعيه بمعدل ٦ر١٤ ٪ ، ومن أهم تلك الصادرات الأرز بنسبة ٠ر٢٢ ٪ ، والخضروات الطازجة بنسبة ٧ر١٩ ٪ ، والموالح بنسبة ٠ر١١ ٪ ، والنباتات الطبية والعطريه بنسبة ٠ر١٨ ٪ ، إضافة الى العمل على توفير حجم من صادرات القطن الخام بما يحافظ على أسواق القطن المصرى فى الخارج ٠

وفيما يتعلق بالواردات السلعيه فان الخطة تهدف الى تقليل الإعتماد على الخارج من السلع الإستهلاكية التى تدل المؤشرات على تزايد قدرة الإنتاج المحلى على توفير المزيد من متطلبات الإستهلاك منها ، لذلك استهدفت الخطة تقليل استيراد بعض السلع الإستهلاكية كالقمح مثلا ، بالإضافة الى تقليل استيراد العديد من السلع الإستهلاكية المعمرة كالأدوات الكهربائية المنزلية والسيارات وغيرها من الصناعات الهندسية بعد ارتفاع كمية وجودة الإنتاج المحلى منها . وبذلك تستهدف الخطة أن تكون زيادة نمو الواردات الإستهلاكية بمعدل ٢ر١ ٪ فقط .

كذلك تستهدف الخطة توفير مستلزمات الإنتاج الذى يعمل على تحقيق الإنتاج المستهدف فى الخطة ، وإذا كانت مستلزمات الإنتاج لا تزال تمثل نسبة هامة من الواردات بفعل احتياجات الصناعات التجميعيه ، فإنه من المخطط أن تقل هذه الواردات مع تزايد إقامة الصناعات المغذية لها والتى توليها الخطة إهتماما كبيرا ، ومع ذلك تدل المؤشرات على تراجع الواردات من مستلزمات الإنتاج فى بعض السلع الهامة ، لذلك تستهدف الخطة أن تنمو الواردات من مستلزمات الإنتاج بمعدل ٣ر٥ ٪ ، لدفع العملية الإنتاجية لتحقيق الإنطلاق الإنتاجى .

كما استهدفت الخطة المحافظة على مستوى الواردات من السلع الإستثمارية تقديرا لما أسفر عنه برنامج تعميق التصنيع المحلى من نتائج إيجابية على بعض المكونات الأجنبية للإستثمار بالخطة .

وعلى ذلك تستهدف الخطة أن ينخفض العجز فى الميزان التجارى بنحو ١ر١ مليار جنيه بحيث ينخفض العجز من نحو ٥ر٢١ مليار جنيه متوقع عام ١٩٩٥/٩٤ الى نحو ٤ر٢٠ مليار جنيه مستهدف عام ١٩٩٦/٩٥ ، وأن ترتفع نسبة ما تموله الصادرات السلعيه " غير شاملة حصة الشريك الأجنبى من البترول " من الواردات السلعيه من ٢ر٤٠ ٪ متوقع عام ١٩٩٥/٩٤ الى ٣ر٤٤ ٪ فى عام ١٩٩٦/٩٥ ، وأن ترتفع نسبة ما تموله الصادرات الصناعيه من مستلزمات الإنتاج من ٤ر٣٨ ٪ متوقع عام ١٩٩٥/٩٤ الى ١ر٤٦ ٪ فى عام ١٩٩٦/٩٥ .

وتستهدف الخطة أن تزداد الإيرادات الخدمية بمعدل ٣ر٦ ٪ ، بينما تزيد المدفوعات الخدمية بمعدل ٩ر٣ ٪ . واعتمدت فى زيادة الإيرادات الخدمية على الزيادة فى الإيرادات من السياحة بصفة أساسية والتى تزيد بمعدل ٥ر١٢ ٪ وهو معدل متحفظ للمواءمة بين الأهداف المرغوبة ومتطلبات الواقع الفعلى . وفيما يتصل بتحويلات المصريين العاملين فى الخارج تأخذ الخطة أيضا جانب التحفظ فى تقدير العائد منها ، قدرت الخطة أن تحافظ تحويلاتهم على مستواها فى عام ١٩٩٥/٩٤ .

وبذلك تصل نتائج التقديرات الى تحقيق فائض فى ميزان المعاملات الجارية والتحويلات يبلغ نحو ٤ر٥ مليار جنيه فى عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل نحو ١ر٣ مليار جنيه متوقع عام ١٩٩٥/٩٤ ، أى بزيادة قدرها ٣ر٢ مليار جنيه .

الإستهلاك النهائى من السلع والخدمات:

تستهدف خطة عام ١٩٩٦/٩٥ أن يرتفع قيمة الإستهلاك النهائى من السلع والخدمات بنحو ٦ر٥ مليار جنيه ليصبح جملته فى عام الخطة نحو ٨ر١٣٤ مليار جنيه ، ويبلغ معدل الزيادة المستهدف ٣ر٤ ٪ ، وهذا المعدل يفوق معدل الزيادة فى عدد السكان بنحو ٢ر٢ ٪ وهى تمثل النسبة التى تستهدفها الخطة فى رفع مستوى المعيشة بها خلال ١٩٩٦/٩٥ ٠ ويقدر قيمة الإنفاق على الإستهلاك العائلى بنحو ٥ر١١٦ مليار جنيه مقابل ١١٢ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤ وبزيادة يبلغ معدل نموها نحو ٠ر٤ ٪ ٠ ويوجه من جملة هذا الإنفاق نحو ٨ر٥٨ مليار جنيه للسلع الغذائية مقابل ٨ر٥٦ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤ وبمعدل نمو ٥ر٣ ٪ ٠ كما يوجه نحو ٠ر٣١ مليار جنيه للسلع غير الغذائية بزيادة قدرها ٣ر١ مليار جنيه بمعدل نمو ٥ر٤ ٪ ٠ أما الإنفاق على الخدمات فيبلغ معدل النمو فيه نحو ٩ر٤ ٪ ليصبح جملته نحو ٧ر٢٦ مليار جنيه ٠

ويجدر الإشارة الى أنه بالمقارنة بين معدلات الإستهلاك من السلع الغذائية وغيرها بين الريف والحضر فانه يتضح الإتجاه نحو التوسع فى الإنفاق على السلع غير الغذائية وعلى الخدمات فى كل من الريف والحضر بمعدلات تشير الى الإرتفاع فى مستوى التحضر فى الريف حيث كان الإنفاق على السلع الغذائية فى كل منهما يمثل ١ر٤٨ ٪ ، ٤ر٥٤ ٪ فى عام ١٩٩٥/٩٤ ٠ ومن المستهدف أن يمثل ٨ر٤٧ ٪ ، ٢ر٥٤ ٪ فى عام ١٩٩٦/٩٥ ، وهذا النقص قابله زيادة فى الإنفاق على السلع غير الغذائية بنحو ١ر٠ ٪ فى كل منهما وزيادة على الإنفاق على الخدمات تبلغ نحو ٢ر٠ ٪ ، ١ر٠ ٪ فى الحضر والريف على التوالى ٠

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

السادة الأعضاء

بعد هذا الإستعراض السريع للملامح الرئيسية لأهداف الخطة يشرفنى أن أستعرض مع حضراتكم المرتكزات والمحاور الرئيسية والسياسات التى تتبناها الخطة ٠

المرتكزات والمحاور الرئيسية للخطة:

تقوم الخطة على ذات المرتكزات والمحاور الأساسيه التى رسمتها الخطة المتوسطة وهى بهذه المناسبة خاضعة للخط الإستراتيجي للخطة القومية بعيدة المدى المنتمية اليها وتؤكد على استمرار تركيز التنمية واستقرارها وإطراد تزايدها ٠ على أن المرحلة سمة تميزها وهى انتمائها لمرحلة الإنطلاق الإنتاجي ودور القطاع الخاص المؤثر فى دفع عجلتها وتحقيق أهدافها ٠

وتعمل هذه الخطة أيضا فى إطار نظرة يقظة مدروسة وممتدة آخذة فى الإعتبار الظروف والمتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية والإقليمية ، بدءا من التكتلات والأسواق الإقتصادية القديمة والمستحدثة الى تحرير التجارة العالمية متفهمة لقواعدها وقوانينها مؤكدة على تأمين الجودة كأحد المداخل الرئيسية لإيجابية المؤشرات الإقتصادية وتعظيم القدرة على المنافسة فى الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء . وتتمثل المرتكزات الرئيسية لخطة ١٩٩٦/٩٥ فيما يلى :

- تحقيق معدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى ليقترب من ثلاثة أمثال معدل الزيادة السكانية مع استمرار العمل على تخفيض عجز الموازنة العامه للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، وفى ذات الوقت خفض معدل التضخم السنوى وتحسين مركز الميزان التجاري .

- العمل على تحقيق التوازن السكاني والمكاني تدريجيا من خلال خطط التنمية الإقليمية طويلة المدي باعتبار خطة عام ١٩٩٦/٩٥ تحقق الحلقة الأولي والثانية من خطتي جنوب مصر وسيناء علي التوالي بالإضافة الي فتح محاور جديدة خارج الرقعة المأهولة مع الإهتمام في ذات الوقت بتنمية القرية المصريه ، وتحقيق التوازن في التنمية بين المحافظات المختلفة في إطار الخط الإستراتيجي للخطة القومية بعيدة المدي .

- التركيز علي الإرتقاء بالمناطق العشوائية ووضع الحلول اللازمة والمناسبة والإرتفاع بمستواها وإصلاح أوضاعها .

- السير في علاج مشكلة البطالة باتخاذ الخطوات الإيجابية والعملية لتوظيف هذا الرصيد بايجاد فرص عمل في مجالات مكثفة للعمالة وتشجيع القطاع الخاص نحو توظيف القوي العاملة والإهتمام بالتكنولوجيا الحديثة مع الإسراع في إستكمال وإنشاء البنية الأساسية اللازمة لقيام أنشطة استصلاح واستزراع الأراضي ونشر الصناعات الصغيرة والمغذية .

- زيادة دور القطاع الخاص والتعاوني فى الإسهام في الإنتاج والخدمات وفي تحقيق معدلات التنمية المستهدفة وتوسيع قاعدة الملكية ليزيد نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ويتزايد دوره في الإستثمار مع إعادة هيكلته وتسيير الشركات المتعثرة منه .

- تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع بربط مراكز البحث العلمي والجامعات بقواعد الإنتاج لتعميق التصنيع والتقنيات المحلية مع الإهتمام بالمواصفات القياسية (الجودة) لتعظيم القدرة علي المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية وحماية المستهلك .

- الإستمرار في تدعيم وإعادة بناء الأوضاع التعليمية والصحية والأمنية وتدعيم المؤسسات الإجتماعية والدينية والإصلاحية والتنفيذية .

السياسة المالية:

تركز السياسة المالية خلال سنة هذه الخطة أساسا علي ما يأتي :

- تنمية الفائض الجاري للموازنة العامه للدولة إسهاما في تخفيض معدل العجز الصافي بالمقارنة بالناتج الإجمالي بل ومع إستهداف ملافاته في المستقبل .

- تعميق الأبعاد المالية والإقتصادية والإجتماعية للضرائب المباشرة وضريبة المبيعات وللضريبة الجمركية مع مراعاة الآثار المترتبة علي تطبيق اتفاقيات الجات ، والتقدم في تطبيق التعريفة الجمركية المنسقة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ والتي تضمنت تخفيف أعباء التعريفة الجمركية وحدودها القصوي ، وتبسيط هيكلها ، وتوافقها مع النظم الإحصائية المطبقة في التجارة الدولية ، وتحقيق التوازن فيما بين السلع التامة الصنع والسلع الوسيطة والمواد الخام ، وتوفير القدر المناسب من الحماية التنافسيه للصناعات المحلية ، وتشجيع تعميق التصنيع ، وتشجيع الإستثمار بما شملته من تخفيضات للسلع الرأسمالية ، وتنشيط الصادرات ونظم السماح المؤقت والدروباك وتجارة الترانزيت .

- تدعيم وتنمية الموارد العامة مع تعميق تطبيقات نظام الشريبة الموحدة لتحقيق مزيد من العدالة بالنسبة لشرائح الدخول من المصادر المختلفة ومزيد من الحصيلة بشمول المجتمع الضريبي .

- تنمية رسوم الخدمات لمواجهة الزيادة في النفقات الجارية بالمحافظات وبالهيئات الخدمية وبما يتناسب مع تكلفة الخدمات المؤداه للمستفيدين من هذه الخدمات وعلي نحو يكفل الإرتقاء بمستوي هذه الخدمات .

- الإستمرار في سياسة ترشيد النفقات العامه ودعم فاعليتها ، ورفع كفاءة الخدمات العامه .

- تحقيق الإنضباط المالى والتوسع في تطبيق مبدأ شمول الموازنة العامه للدولة لتشمل كافة الصناديق والحسابات الخاصة وتأمينا للرقابة الفعالة علي إستخداماتها ومواردها .

- الإستمرار في ترشيد الدعم وتحجيم عجز الهيئات الإقتصادية القائمة علي الخدمات العامه مع التقدم في تنفيذ سياسة التحول نحو الأسعار الإقتصادية .

- تحجيم ما يصدر من أذون الخزانة وإصدار سندات أطول أجلا (٥ - ١٥ سنة) لتغطية العجز المرشد للموازنة العامه للدولة والزيادة الصافية في مطلوبات الحكومة في السنوات السابقة ، وتخصيص مايصدر من أذون علي الخزانة العامه أساسا لتغطية العجز الموسمي علي مدار السنة المالية ، وتستهدف السياسة المالية في مجال الأذون والسندات الحكومية تنشيط سوق المال وتحفيز الإنعاش الإقتصادي ومع الإعتماد علي مصادر تمويل حقيقية لا ترتب أية أعباء تضخمية .

- تعميق ضبط التشابكات فيما بين الحكومة وقطاع الأعمال العام والهيئات الإقتصادية في علاقاتها بالموازنة العامه للدولة سواء بالنسبة للنشاط الجاري أو بالنسبة للمشروعات الإستثمارية .

- السعي لعلاج التراكمات السابقة في المديونيات فيما بين الحكومة وقطاع الأعمال العام والهيئات الإقتصادية إسهاما في تصحيح الخلل في الهياكل التمويلية وفي الإنعاش الإقتصادي .

- تأمين الجدوي الإقتصادية للقروض الخارجية وإحكام الربط بين قرارات الإقتراض وبين القدرة علي تحقيق الفوائض الجارية اللازمة لتغطية أعباء خدمة هذه القروض من فوائد وأقساط ، ومع توفير قواعد البيانات اللازمة للمتابعة الفعالة علي أعبائها علي المستوي القومي .

السياسة النقدية والإئتمانية:

ويتم رسم السياسة النقدية والإئتمانية وفق مايلى :

- استمرار ترك الحرية لقوى السوق لتحديد أسعار العائد الدائن والمدين وترك آليات السوق تحقق التوازن فيما بين الإدخار والإستثمار وبما يؤدى الى تشجيع الطلب على الإئتمان .

- إستمرار التحكم فى حجم السيولة المحلية باستخدام أساليب الرقابة النقدية غير المباشرة من خلال الإستمرار فى إصدار أذون الخزانة ، والبدء فى إصدار السندات على الخزانة بآجال مختلفة وذات عائد ثابت ومتغير وذلك بما يساعد على تمويل الإستثمارات العامة بمدخرات حقيقية ، كما يتوقع البدء فى ممارسة عمليات السوق المفتوحة .

- إمكانية استخدام نسبة الإحتياطى النقدى فى غير دورها التقليدى كأحد أدوات الرقابة المباشرة وذلك للتحكم فى فائض السيولة .

- الحفاظ على استقرار نسبى فى سعر صرف الجنيه المصرى وتقوية مركزه فى مواجهة العملات الأجنبية وذلك من خلال إحداث التوازن بين أدوات السياسة النقدية والإئتمانية وتنفيذ برامج تنمية الصادرات بما يؤدى الى تحسين مركز الميزان التجارى .

- الحفاظ على التوازن فى علاقة العائد على الجنيه المصرى مقابل العائد على الدولار الأمريكى بما يضمن عدم عودة ظاهرة الدولره وبما لا يؤثر على الإدخار بالعملة المحلية .

- الإستمرار فى الجهود المبذولة لإصلاح الجهاز المصرفى وتطوير أنظمته ودعم توجهه الى مجالات الإستثمار المختلفة دون التركيز على مجالات الإستثمار المالى فقط .

- قيام البنك المركزى بتوسيع مجالات الإدارة النقدية على إعادة هيكلة محفظة الأوراق المالية لتصبح قابلة للتداول فى السوق ويمكن الإعتماد عليها فى الإدارة غير النقدية المباشرة وتقوية دور البنك المركزى فى القيام بوظائفه كبنك البنوك ومنظم للقطاع المصرفى .

- الإستمرار فى تحويل الملكية العامة فى البنوك المشتركة الى ملكية خاصة ، وذلك بطرح أسهم حصص الحكومة فيها للإكتتاب العام .

- تدعيم الجهاز المصرفى بما يمكن وحداته من تنفيذ السياسات النقدية والإئتمانية بكفاءة عالية ، وبما يزيد من الثقة على المستوى المحلى والدولى وذلك بالإستمرار فى تدعيم الرقابة المصرفيه ومتابعة الإلتزام بالمعايير الدولية (لجنة بازل) هذا بالإضافة الى بدء نشاط صندوق التأمين على الودائع .

- تقوية دور الجهاز المصرفى فى تحقيق النمو الإقتصادى المتوازن ، وتعظيم المدخرات القومية وتوجيهها لتنمية الإستثمارات وأداء دور أكثر فعالية فى سوق الأوراق المالية .

- مراجعة أساس تحديد سعر خصم البنك المركزى بما يوجه هيكل أسعار العوائد الدائنه والمدينه .

- وضع خطة لبدء دخول البنك المركزى فى عمليات السوق المفتوحة بما فى ذلك اختيار المتعاملين الرئيسيين معه من الوسطاء الماليين وتقييم حجم ونشاط السوق الثانوية الحالى وتقييم دور صناديق الإستثمار فى هذا المجال .

- التركيز على تنوع وتطوير نوعيات جديدة من الأسهم والسندات وصكوك التمويل والشهادات الإدخارية وذلك كى يستطيع سوق المال مزاولة نشاطه حسبما تتطلبه المرحلة الحالية وبعد أن أصبحت الوسائل التقليدية فى تنمية الأوعية الإدخارية لا تستطيع وحدها تحقيق الزيادة المطردة فى معدلات تنمية المدخرات . ومن شأن تنشيط سوق الأوراق المالية بالإضافة الى الأدوات الإدخارية الأخرى تشجيع رأس المال الوطنى للعمل فى الداخل وجذب رأس المال العربى والصديق .

- الدراسة واصدار ادوات مالية جديدة وخاصة فيما يتعلق بالسندات وفاعليتها للتمويل وحقوق حامليها والتوسع فى اصدار سندات لتمويل الشركات كعنصر جديد لمصادر التمويل وزيادة عرض الأوراق المالية وتنشيط شركات الإستثمار المالية وتنمية الروابط فيما بينها وبين الوحدات الأخرى العاملة فى ذات المجال وتنمية الوعى المالى والحافز للإستثمار .

- تطوير أوضاع سوق المال وربطها بالأجهزة المعنيه وبما يمكنها من أن تصبح أداة جذب للمدخرات المحلية والدولية وبما يقلل من الحاجة للإقتراض من الخارج مع العمل على أن يصبح سوق المال مركزا لأسواق المال فى المنطقة ، وتطوير الأداء فى بورصة الأوراق المالية واستخدام التكنولوجيا المتطورة وربطها بالأسواق الدولية وتوضيح جميع المعلومات عن الجوانب الإقتصادية من خلال وسائل الإعلام عن سوق المال فى البورصة واصدار النشرات الدورية المتضمنة كافة البيانات المتاحة من المراكز المالية للشركات المعتمدة بالبورصة .

- استخدام سوق المال كوسيلة لتنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية والإسراع فى تنفيذه لإيجاد العرض الملائم للأوراق المالية بالبورصة بما يناسب الطلب ويغدى تزايده فى المستقبل .

- قيام البنوك بتدوير محافظها المالية تنشيطا لسوق المال وانشاء ترتيبات مصرفية متطورة تتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة . وذلك من خلال تقديم التمويل اللازم لحيازة الأوراق المالية والإستمرار فى إنشاء صناديق استثمار بما يناسب الحاجة لتعبئة الموارد بموجب وثائق استثمار تصدرها وتوظيف هذه الموارد فى محافظ متنوعة للأوراق .

سياسات الإستثمار:

- تستمر الأولوية الأولى لتنفيذ البرامج والمشروعات القومية وتضمينها الخطة وتجند لها أجهزة التنفيذ ، ويقع فى ذات مستوى الأهمية استكمال المرافق (مياه شرب والصرف الصحى) فى المحافظات كذلك يتم الإهتمام باستصلاح الأراضى من أجل بلوغ مرحلة الإستزراع فيما تم تجهيز البنية الأساسية له .

- يظل الإعتبار الأول فى المجالات الإنتاجية الإحلال والتجديد وإعادة التأهيل وتحدد أساليب غير مباشرة للمحافظة على الطاقات الإنتاجية وتحديثها بمراعاة التكنولوجيات المناسبة وتوجيه الإستثمارات اللازمة لحل الإختناقات واستغلال الطاقات الفائضة والمتاحة والعمل على استكمال المشروعات التى يتولاها القطاع الخاص والتى تظهر بوضوح فى مجالات الصناعات الغذائية والكيماوية والمعدنية والهندسيه والصناعات الصغيرة والمكملة والمغذيه .

- يركز الدور الحكومى فى الإستثمار فى مجالات خدمات التنمية ودعم العمليات المتعلقة بالبنية الأساسية استكمالا وايصالا لها للجهات المحرومة وذلك فى اطار ما ينبغى ان يكون عليه حجم التمويل المناسب وفى نطاق امكانات أجهزة التنفيذ والطاقة المحركة وبما يسمح بالإضافة الى مواجهة الإحتياجات المحلية بتصدير خدمات الأجهزة المنفذة الى الدول الشقيقة والصديقة مع تقليص وسد الحاجة للإقتراض الخارجى والعمل على خفض تكلفة القروض الى ادنى حد فى اطار اولوياتها المناسبة وتفضيل المنح والقروض الميسرة مع تنشيط الإدخار المحلى والعمل على توفيره بحيث تتسع فيه الإمكانيات المحلية لتحل جزئيا وتدريجيا محل الإمكانيات

الخارجية ماليا وماديا فى تمويل واستكمال مكونات الإستثمار فى ذات الوقت السماح بارتفاع مناسب فى مستوى المعيشة للأفراد ٠

- عدم الإتفاق على قروض خارجية إلا بعد التحقق من الجدوى الإقتصادية لإستخدامها ومن عدم امكانية توفير البديل المحلى توسيعا لفرص العمل وتخفيفا على ميزان المدفوعات مع جدولة التدفقات المتعلقة لكل قرض خارجى قبل عقد آية اتفاقات للتحقق من امكانية تغطية أعباء القرض مما يخصه من عوائد والربط بين الاقراض الجديد وبين الأثر على النمو وعلى مركز ميزان المدفوعات ٠

- توحيد القوانين الحاكمة للإستثمار مثل القانون الخاص بشركات الأموال والقانون الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى فى قانون موحد للإستثمار ٠

- تبسيط اجراءات انشاء المشروعات وذلك حفزا للقطاع الخاص على القيام بدوره الإستثمارى كاملا ، ويتم اعداد خريطة استثمارية للمحافظات تركز على فرص الإستثمار والمميزات الجغرافية والبيئية والموارد الطبيعية لتلك المحافظات ودراسة تطوير أسلوب البت فى قرارات الإستثمار وتدعيم دور المحليات فى هذا المجال ٠

- تنشيط دور سوق المال فى تعبئة المدخرات وتوجيهها للإستثمار وربطها بالبورصات الخارجية وكذا خلق قنوات مالية جديدة تتوافق مع ظروف التنظيمات المالية فى مصر ولإستقطاب المزيد من المدخرات والإستثمارات الأجنبية ٠

سياسات التعامل مع العالم الخارجى:

- تعظيم التصدير السلعى وجعله فى المحل الأول كأداه لتحسين أوضاع الميزان التجارى ولتسهم بدرجة متزايدة فى تخفيض العجز تدريجيا فى الميزان التجارى ، ومن مقتضيات ذلك العمل على تنمية الإنتاج السلعى وتطويع تشكيلته وتهيئته لأغراض التصدير حسب تقصى دقيق لحقيقة احتياجات الأسواق ودرجات استيعابها للسلع وخاصة اسواق الدول العربية والغربية واستعادة الأسواق الذى اتجه لها التصدير بكثافة فى الماضى وذلك وصولا لتحسين الميزان التجارى مع هذه الدول كل على حده ٠

- دراسة الآثار المترتبة لإتفاقية الجات سواء للسلع الزراعيه أو الصناعيه ومدى التأثير على ندرة السلعة أو على مستوى الأسعار المتعلقة بها وان ينعكس هذا على تشكيلة الإنتاج المحلى بما يجنبها أى آثار سلبية ويعظم الإيجابيات ٠

- العمل على إعداد برنامج قومى للتصدير يقوم على أساس وضع اهداف تصديرية على مستوى السلع وعلى مستوى الأسواق وإعداد نظام متطور لمتابعة نشاط التصدير على المستوى القومى واتخاذ الإجراءات التى تحقق المنافسة المشروعة للصادرات المصرية فى الأسواق العالمية وتنشيط اجراءاتها .

- ايجاد حوافز جديدة للتصدير تكمل الحوافز القائمة وتبسيط اجراءات الدروباك والسماح المؤقت مع تطوير المؤسسات المؤدية لخدمات التصدير وتطوير انشطتها وتدعيم المؤسسات التى تعمل فى تمويل وضمان ائتمان الصادرات وتخفيض التكلفة التى يتحمل بها المصدر الى ادنى حد وتنظيم العلاقة بين الحكومة وبين الشركة المصريه لضمان ائتمان الصادرات لتوفير موارد كافية للقيام بعملها ، هذا فضلا عن دعم دور بنك تنمية الصادرات لتعظيم المجالات التى تسهم مباشرة فى دفع وتطوير الأنشطة التصديرية مع تطوير الأنظمة التى يعمل بها .

- استمرار العمل فى توفير الإستيراد المرشد لمقابلة الإحتياجات الإستهلاكية والوسيطة والإستثمارية فى ضوء اطراد توفير الهيكل الإنتاجى القائم لتغطية الإحتياجات المحلية المتزايدة .

- زيادة التصدير من الخدمات وزيادة الموارد من التحويلات ، وخاصة تحويلات المصريين فى الخارج ذلك أن ميزان الخدمات وميزان التحويلات هما اللذان اسهما فى توفير فوائض الميزان الجارى للمدفوعات خلال السنوات الماضية ، وكذلك فان الزمن اللازم لتطوير التصدير السلعى حسب طبيعة أوضاعه يقتضى العمل فى الزمن القصير على استمرار زيادة المتحصلات من الخدمات والتحويلات ، وبذل كافة الجهود لجعل تدفقها يتزايد .

- التركيز على مواصلة اجراءات تحرير نظام التجارة الخارجية بما يخدم الأهداف الإنتاجية المحلية ورفع كفاءتها وتحسين قدراتها على التنافس وتوثيق الصلات بالأسواق الخارجية وتهيئة الظروف للقطاع الخاص لتعظيم دوره فى عمليات التجارة السلعيه الخارجية ، واستمرار متابعة الأسواق للعمل على تطبيق الإجراءات الفنية والتعاقدية لمكافحة دعم السلع المستوردة أو الإغراق وتدعيم نظم الرقابة وإعداد النظام المنسق للتعريفة الجمركية .

- إنشاء اللجان المتخصصة لدراسة تطوير الإنتاج وتبسيط الإجراءات والترويج والتسويق ، وتشكيل اللجان المتخصصة للصادرات السلعيه مثل لجان الجلود والأثاث والمنسوجات ولجنتى اختيار المعروضات وشئون المعارض ونقطة التجارة الدولية لتكون مركزا لعقد الصفقات .

- إقامة المعارض والسماح بالبيع المباشر للجمهور والتوسع فى اقامة المعارض للمنتجات الوطنية بالدول الخارجية وتكثيف الدور الإعلامى وتنظيم لقاءات بين المنتجين والمصدرين ووضع برامج للزيارات الميدانية الى مراكز الإنتاج .

- دعم جهاز التمثيل التجارى ووضع خطة لترويج السلع المصريه فى الأسواق الخارجية .

- إقامة مراكز لمعلومات التجارة الدولية لتوفير اكبر قدر من البيانات بصورة منتظمة عن فرص التصدير بالخارج وشروطه وأنظمته وغيرها من البيانات التى تتيح للمصدر المصرى قدرا كبيرا من المعرفة بظروف الأسواق الخارجية وأساليب ارتيادها .

سياسات الإستهلاك والأسعار والتجارة الداخلية:

- توفير احتياجات المجتمع المصرى من السلع الغذائية وغير الغذائية سواء من الإنتاج المحلى أو السوق العالمى بالكمية والسعر المناسبين لجميع الفئات دون استثناء ومن هذه السلع **رغيف الخبز** : الذى ينبغى توفيره بالنوعية والكميات المطلوبة ، والحكومة ملتزمة بدعم رغيف الخبز الذى يقدر حجم الإستهلاك اليومى منه بحوالى ١٨٠ مليون رغيف . وفى هذا الشأن يتم التأكد من سياسة الأسعار المناسبة لتشجيع المزارعين على زراعة القمح ، وتشجيع شباب الخريجين والفلاحين على إنشاء المطاحن صغيرة الحجم بقروض من صندوق التنمية الإجتماعى وتشجيع إنشاء المخابز المصنوعة من الصاج والتى تستخدم غاز البوتاجاز لتشجيع صناعة الخبز فى المنازل لتقوم القرية بتدبير احتياجاتها ذاتيا . **والسكر** : وفى هذا المجال يتم الغاء كافة القيود المفروضة على نقل وتداول وتعبئة السكر المحلى والمستورد غير المربوط على البطاقات التموينية تمشيا مع سياسات التحرر الإقتصادى وتأمين حصة لكل فرد على البطاقة التموينية ، ويبلغ اجمالى مايتم تدبيره لتغطية حصة البطاقات حوالى ٩٠٠ ألف طن سنويا . **وزيت الطعام** : حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد منه نحو ٩ كيلو جرام سنويا ويتم التنسيق مع الأجهزة المعنيه للعمل على التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية مثل عباد الشمس وخاصة بالأراضى المستصلحة ، وتشجيع شباب الخريجين على شراء معاصر صغيرة بقروض ميسرة للقيام بانتاج الزيت من البذور الزيتية المحلية بالقرى وخاصة المساحات الصغيرة . **والأرز** : وقد تم تحرير تجارة الأرز بالكامل وترك للمزارعين حرية بيع محصولهم للتجار أو توريده لشركات مضارب قطاع الأعمال العام ، مع قيامهم بدراسة السوق المحلى وأسعار البيع للمستهلك ومدى وفرة المعروض ، ويتم تشجيع مشروعات الشباب فى مجال ضرب الأرز إما بمفردهم أو من خلال جمعيات تعاونية لتوفير احتياجات الإستهلاك مادام المنتج مطابقا للمواصفات القياسية . **وبعض السلع الغذائية الأخرى** : مثل اللحوم والأسماك والبيض فيتم العمل على مراقبة توفرها بما يضمن استقرار الأسعار وذلك من خلال التنسيق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية والأجهزة المعنيه ووزارات الزراعة والصناعة والإقتصاد والتجارة الخارجية .

- تحليل الأنماط الإستهلاكية فى أقاليم مصر ومحافظاتها وربط هذه الأنماط بالنمط الإنتاجى بهدف تحديد الإحتياجات الفعلية من السلع المختلفة ، وإجراء التوازن الكمى والسعرى للسلع المختلفة بالأسواق والتعرف على موسمية زيادة الطلب على بعض السلع الأساسية وكيفية المحافظة على التوازن السعرى فى مثل هذه المواسم وضرورة الإرتفاع بالوعى الإستهلاكى بما يعمل على تعديل الأنماط الإستهلاكية وتحقيق التكامل بين المحافظات فى مجال توفير الإحتياجات وفقا للميزة النسبية ٠

- تحليل مستوى المعيشة وتوزيع دخل الأسرة المصريه على بنود الإنفاق المختلفة : وتشمل الغذاء والكساء والتعليم والصحة وغير ذلك ، ويتم تحليل تأثير الأسعار والأجور على المستوى المعيشى للسكان ٠ لتحديد الفئات التى تحتاج الى رعاية الدولة وربط ذلك بسياسة الدعم التى لا تتناقض مع آليات السوق . فالدعم يمثل البعد الإجتماعى الذى يعتبر سمة من السمات الرئيسية لعملية الإصلاح الإقتصادى وهو ينصب على تولى الدولة رعاية الفئات الأقل دخلا كمسئولية اجتماعية ٠

- تنمية وتطوير التجارة الداخلية حيث يعتبر التسويق فى مصر أحد محددات التنمية ، فكثير من المنتجات الزراعيه والصناعيه تعانى من مشاكل تسويقية نتيجة لإمكانات السوق المحلى ، ومن ثم يوجه له اهتمام فائق ويتم العمل على تطويره وتتعاون وزارة التموين والتجارة الداخلية مع القطاع الخاص (الغرفة التجارية وجمعيات رجال الأعمال وغيرها) من أجل تنمية وتطوير التجارة الداخلية فى الأنشطة الإنتاجية المختلفة ٠

- تنظيم التجارة الداخلية : ويتم العمل فى هذا المجال لضبط ايقاع السوق المحلى على أن تكون المواصفات المصريه متوائمة مع المواصفات الدولية لمواجهة المنافسة داخل السوق المصرى أو فى الأسواق الخارجية ٠ وهذه المواصفات دائمة التغير وفقا للظروف ٠

  كما يتم بناء قاعدة بيانات للتجارة الداخلية تشمل الطلب والعرض والأسعار وتقلبهما بما فى ذلك السوق الخارجى ، وهذه القاعدة من البيانات تكون متاحة لمن يطلبها من المنتجين والتجار وغيرهم ٠

- تنمية الحركة التعاونية التى اصبحت ضرورة مع الإعتماد على القطاع الخاص ٠ فالتعاون الإستهلاكى والإنتاجى يمكنهما القيام بدور كبير فى حماية المستهلك من حيث اتاحة السلع بأسعار مناسبة خاصة وأن القطاع التعاونى الإستهلاكى يضم ستة ملايين أسرة فى إطار ٨٤٠٠ جمعية تعاونية ٠

- حماية المستهلك من جميع أنواع الغش وعدم مطابقة السلع للمواصفات القياسية والقانونية سواء كانت هذه السلع غذائية أو غير غذائية مع التركيز على تأمين توافر غذاء خالى من

الملوثات . وفى هذا الصدد صدر القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، ويهدف الى موازنة مصالح المستهلك مع المنتج والتاجر والمستورد .

سياسات السكان والقوى العاملة والأجور :

- ضبط الزيادة السكانية بالإمكانات المتاحة ويتم ذلك بالتوعية والتعليم والتنوير والإرتفاع بمستويات المعيشة وبتوفير الأساليب المؤدية إليها وضبط تدفقات القوى العاملة مع المعروض من فرص العمل وذلك بالحفاظ على معدلات التنمية التى تهيىء للإقتصاد القومى توفير فرص العمل اللازمة والكافية .

- التوسع فى فتح مجالات الهجرة الى الخارج مما يخف الضغط السكانى على الموارد المحلية غير أنه إذا كانت الظروف تدعو الى تشجيع الهجرة للخارج فان الأمر لا يكون كذلك بالنسبة للهجرة المحلية التى تسبب عشوائياتها فى بعض الأحيان تشوهات فيما ينبغى من توازن بين عرض وطلب العمل بين المناطق المختلفة .

وإذ يهم فى المحل الأول توفير فرص العمل اللازمة لإستقبال الأعداد الجديدة من القوى العاملة التى تفرزها الزيادة السكانية فان ذلك قد لا يكون - لظروف معينه - كافيا لمواجهة العرض الكلى من القوى العامله التى لا تتأثر بالنمو السكانى فحسب وإنما بتراكمات البطالة نتيجة لمسارات التنمية فى الماضى والتى خضعت لبعض الظروف المؤثرة على معدلاتها ومن ثم قدرتها على إيجاد فرص العمل الكافية خاصة فى الأوقات التى يتعرض فيها الإقتصاد لعوامل الإصلاح أو تلك التى تتطلب التضحية ببعض الأهداف من أجل نشدان العلاج الكامل لما يعترى الإقتصاد من سلبيات . كذلك قد يكون فى الهجرة المعاكسه سببا آخر لتزايد البطالة السافره .

- مواجهة الرصيد القائم للبطالة بأحداث فرص عمل تفوق الزيادة السكانية الطبيعية فى قوة العمل . ويهم الإشارة الى أن البطالة فى مصر أقل فى نسبتها من تلك السائدة فى مجتمعات متقدمة أو نامية فهى لا تزيد عن ٩ر٦ ٪ وتتراوح هذه النسبة بين المحافظات بين ١٦ر٦ ٪ و ٥ر٥ ٪ ، كما تتفاوت بين المأهلات فهى ٧٧ر١ ٪ بين المؤهلات المتوسطة و ١٣ر٥ ٪ بين المؤهلات العاليه و ٩ر٤ ٪ للمؤهلات فوق المتوسطة .

- معالجة أوضاع القوى العامله سواء دخلت هذه القوى حديثا فى مجال العمل أو أنها كانت قائمة من قبل ولا شك أن الإسراع بمعدلات التنمية يحقق تزايدا فى فرص العمل الجديدة المنتجة ، والإهتمام فى ذات الوقت فيما يقام من مشروعات على كثافة العمل - دون التضحية بمتطلبات

التكنولوجيا الواجبة الإستخدام – وعلى الأخص المشروعات الصغيرة والمغذية والمكملة · ومن ثم يصبح على ذات مستوى الأهمية الحركة فى كافة المجالات الآتية :

* الإستفادة بما لدى قطاع الأعمال الخاص من ميزة نسبية فى إستيعاب أعداد كبيرة من العمالة بشتى التخصصات وتشجيعه على القيام بدور إيجابى فى التدريب المهنى والتلمذة الصناعية لما لذلك من أثر فعال فى توفير فرص العمل وتطويع المعروض من قوة العمل للتوظيفات المتاحة ·

* التاكيد على تزايد الإستثمار فى المجالات الإنتاجية وتوزيعه على القطاعات الإقتصادية المختلفة فى الدولة ، بما يضمن نموها بشكل متوازن وملائم ويزيد من قدرة القطاعات التى تتسم بميزة نسبية فى إستيعاب أكبر للعمالة على خلق فرص عمل جديدة ·

* تشجيع رأس المال الوطنى والعمل على تدفق رأس المال العربى والأجنبى داخل السوق المصرى ، ووسيلة الإسراع فى ذلك ما يتم من مراجعة شاملة لكافة التشريعات الصادرة فى شأن الإستثمار وتوحيدها فى قانون موحد متكامل تغطى أحكامه ونصوصه الأنشطة الإستثمارية وبالمثل تشريعات التوظف ·

* شمول السياسات المالية والنقدية ما يؤدى الى التحفيز على رفع مستوى التشغيل وذلك من خلال أدواتها ومن ثم زيادة المدخرات وتعظيم الموارد من ناحية ، وتاكيد كفاءة استخدامها من ناحية أخرى ·

* ضرورة الإستفادة الكاملة من الطاقات الإنتاجية المتاحة وحل اختناقاتها باعتبارها تمثل أفضل الوسائل الممكنة للقضاء على البطالة المقنعة وأيضا لإتاحة فرص عمل جديدة فى بعض الوحدات القائمة دونما حاجة الى تكاليف استثمارية جديدة والعمل على تشغيل الطاقات العاطلة عن طريق التشغيل للحساب أو الإستئجار أو الشراء لأسهم أو حصة من المشروع ·

* دراسة الأسواق الخارجية – خاصة الأسواق العربية والأفريقية للتعرف على احتياجاتها من العمالة المصريه كما ونوعا حاليا ومستقبلا ، والعمل على تطوير سياسات إعداد وتكوين العمالة بما يتفق واحتياجات هذه الأسواق من الخبرات المصريه ·

* تحسين المستوى العام للكفاءة الإنتاجية للقوى العامله فى مختلف المنظمات الإنتاجية والوحدات الخدمية ، وذلك من خلال تغيير أنماط السلوك الإنتاجى للقوى العامله بما يؤدى الى التقليل من مسببات ضعف الإنتاجية ، مثل : الغياب ، التمارض ، الإسراف فى المواد ··· الخ · وذلك بالتدريب من ناحية ، وباستخدام نظم الحوافز الإيجابية والسلبية

من ناحية أخرى ، والإختيار العملى والموضوعى للأفراد ذوى المواصفات المناسبة للعمل ، وتدريبهم على طرق وأساليب الأداء الموضوعة ووضع المعدلات القياسية وتصميم طرق وأساليب العمل المناسبة ٠

* دراسة إتخاذ إجراءات عملية وتطبيقيه بشأن كتائب الأعمال الوطنية من الشباب الذين يزيدون عن حاجة القوات المسلحة ويعتبرون طاقات انتاجية غير مستغلة لمدة السنوات التى ينتظرونها تحت طلب القوات المسلحة فى استصلاح واستزراع الأراضى والتعمير وإنشاء المدن الجديدة وأعمال المقاولات والتعمير خارج أرض الوطن وأعمال نظافة المدن وتجميلها وشق الترع والمصارف وتطهيرها وتعبيد الطرق ، ورصفها ٠

* التأكيد على أهمية المشروعات الإنتاجية الصغيرة باعتبارها سبيلا لتوفير فرص عمل منتجة ، ويمكن عن طريقها تحقيق التوازن بين الفنون الإنتاجية كثيفة العمالة وتلك كثيفة رأس المال ٠ والعمل على منح هذه المشروعات الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأمينية والتسهيلات اللازمة لدعم انتاجها وفقا لمزاياها النسبية واقتصادياتها ، وتأمين قدرتها على الصمود والمنافسه فى الآجل الطويل ٠

* الإهتمام بالتدريب التحويلى ونشره ، كاجراء مكمل للسياسات العامه الموضوعه فى هذا الشأن ٠

* التنسيق بين سياسات الإستخدام وسياسات الأجور وضرورة الربط بين مستوى الأجور وطبيعة الوظيفة وجودة الأداء وتطبيق النظم التى من شأنها الإرتفاع بالإنتاجية وتحسين الأداء ٠

سياسات قطاع الأعمال العام:

مع بداية الخطة الخمسية الثالثة بدأت مرحلة جديدة فى مسيرة الإصلاح تم التركيز خلالها على إيجاد المناخ المناسب لقوى السوق كى تلعب دورها الإيجابى فى النشاط الإقتصادى ٠ وكانت أولى الخطوات إصدار قانون قطاع الأعمال العام ومن أهم عناصره :

- الفصل بين الملكية والإدارة من خلال الشركات القابضة ، كما تم الفصل بين موازنات الشركات والموازنة العامه للدولة كى تصبح كل شركة مواجهة بنتائج أعمالها ، ولا يخفى أثر ذلك على تخفيف العبء على الموازنة العامه للدولة من ناحية وتحرير قطاع الأعمال وعدم تحميله عبء الإستمرار والبقاء فى ظل المنافسه وآليات السوق من ناحية أخرى ٠

- أوكل القانون للشركات القابضة التى استحدثها للإشراف على الشركات التابعة طرح نسبة من رأسمال الشركات التابعة لا تتعد ٤٩ ٪ من أسهمها للبيع ، كما أعطى للشركات القابضة حق تصفية الشركات الخاسرة بالإضافة الى إمكانية تأجير خطوط الإنتاج أو تشغيلها لحساب الغير .

- إعتمد تحرير القطاع العام على عدد من المحاور من أهمها :

* توفير إدارة من الخبراء والمتخصصين بمجالس الإدارة والجمعيات العمومية لشركات قطاع الأعمال العام القابضة والتابعة لا تقل فى نوعيتها وكفاءتها عن الإدارة المستخدمة فى المشروعات الخاصة .

* توفير التمويل اللازم لشركات قطاع الأعمال العام من سوق المال . ومؤدى هذا أن ينتهى اعتمادها على الدولة وأن يتناقص إعتمادها على الإئتمان فى تمويل ما يلزم من استثمارات جديدة تتطلبها التنمية من الحصيلة التى يوفرها توسيع قاعدة الملكية .

* تحفيز الشركات لزيادة الإنتاج ورفع مستوى جودته وترشيد التكلفة وتنمية امكانيات التطوير والتحديث ورفع الكفاية الإنتاجية وقدرات التسويق والتصدير والمنافسه محليا ودوليا .

* تقوم الشركات القابضة بوظائفها ودورها فى التمويل بتأسيس الشركات المساهمة التابعة بمفردها أو بالإشتراك مع الغير وشراء وبيع الأسهم وتكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية فى ظل الإنفتاح على أسواق المال المحلية والدولية وإجازة التصرف فيما يزيد عن حدود معينه من أسهم الشركات التابعة والمتداولة بسوق الأوراق المالية تدعيما لأسواق المال وتوسيع قاعدة الملكية ودعما للمرونة فى الإدارة .

* إستمرار مراقبة حسابات شركات قطاع الأعمال العام بواسطة الجهاز المركزى للمحاسبات دعما للإستقرار .

* تحقيق المساواة فيما بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص مع عدم إجازة حرمان شركات قطاع الأعمال العام من آية مزايا أو تحميلها بأية أعباء تخل بالمساواة فيما بينها وبين الشركات المساهمة الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقيقا للتكافؤ فى الفرص والظروف فيما بين قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة وذلك مرحليا والى أن يتم إصدار القانون الموحد للشركات .

هذا وقد وضعت أسس وإجراءات النهوض بهذه الشركات بما يحقق إصلاح وتصويب المسار الإقتصادى لها حتى تستطيع الإستمرار والبقاء فى ظل المنافسة الكاملة وآليات السوق .

وتعتبر سياسة توسيع قاعدة الملكية فى النشاط الإقتصادى أحد المحاور الرئيسية فى برنامج الحكومة للتصحيح الهيكلى وهى تستهدف تصحيح الأوضاع الفنية والإقتصادية والمالية لشركات قطاع الأعمال العام لتحسين أوضاعها وربحيتها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتنظيمية والإدارية ، وتمشيا مع هذه السياسة تتخذ الشركات القابضة بقطاع الأعمال العام وبالتنسيق مع البنوك كلما اقتضى الأمر الإجراءات المناسبة لطرح دفعات متوازنة من أسهم الشركات التابعة للإكتتاب العام توسيعا لقاعدة الملكية ولتوفير التمويل اللازم لتصحيح الهياكل التمويلية ولإعادة هياكل الإنتاج ، ولتقليل إعتماد قطاع الأعمال العام على القطاع المصرفى فى توفير التمويل اللازم لرأسماله المستثمر ، ولتنشيط سوق المال .

وجدير بالذكر أن الأهداف المرجوه من قطاع الأعمال العام لا تقتصر على حجم وكفاءة الإنتاج إنما تمتد الى التوظف من خلال ما تتيحه هذه الوحدات من فرص عمل منتجة ، وأيضا تشتمل زيادة مستويات المعيشة من خلال رفع معدلات الأجور والأرباح المحققة للمشتغلين بالقطاع .

سياسات قطاع الأعمال الخاص :

هى محصلة جميع السياسات التى توضع فى سبيل تهيئة المناخ لهذا القطاع ليؤدى دوره التنموى كاملا ، وقد تم استعراض مجموعة السياسات المالية والنقدية والإئتمانية والإستثمارية والإدخارية وكذلك سياسات التجارة الداخلية والخارجية وغير ذلك من السياسات والإجراءات التى تتأثر بها حركة القطاع الخاص وتعمل على انطلاق هذه الحركة وإزالة كل ما يعترضها من معوقات ، كذلك فان اهتمام الحكومة بتوفير البنية الأساسية والمرافق يجعل القطاع الخاص قادرا على توفير احتياجاته من الطاقة والنقل والمواصلات وغير ذلك من الخدمات الضرورية لنشاطه الإنتاجى والخدمى والتسويقى المتعلق بالإستيراد أو التصدير . يضاف الى ما تقدم أن توفير الخدمات التعليمية والإرتقاء بها والمحافظة على النواحى الصحية والثقافية والأمن وغيرها من أهم العناصر اللازمة لتهيئة المناخ الدافع لعجلة عمل القطاع الخاص فى كافة مجالاته .

وقد كان لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وتحرير الإستثمار من معظم القيود التى كانت تعوق حركة جذب رؤوس الأموال الخاصة الى ساحات الأنشطة الإقتصادية أن تعاظم دور قطاع الأعمال الخاص والتعاونى فى مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال السنوات الثلاث الماضية حيث ارتفع عدد المشروعات التى تم الموافقة عليها من نحو ٧١٦ مشروعا فى عام ١٩٩٢/٩١ الى نحو ٨٧٣ مشروعا فى عام ١٩٩٣/٩٢ ثم الى نحو ١١٨١ مشروعا فى عام ١٩٩٤/٩٣ .

وجاءت إنجازات القطاع الخاص خلال السنوات المنقضية من الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) منسجمة مع الآمال المعقودة عليه لدعم البنيان الإنتاجى للإقتصاد القومى ، مع تحقيق الأهداف المقدرة له بالخطة . وتشير البيانات المتاحة عن تصاعد دور هذا القطاع من عام

الى آخر فى دعم الطاقات والإمكانيات الإنتاجية للمجتمع من خلال زيادة معدلات التراكم الرأسمالى سواء الإنتاجى منه أو الخدمى ، كما تزايد دوره فى علاج مشكلة البطالة بما يوفره من فرص عمل جديده ، بجانب زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية للمجتمع ٠

ولا ريب أن ما سبق يعكس مدى نجاح الجهود المبذولة فى تذليل العقبات الإدارية والتنظيمية التى كانت تعوق بلوغ هذا القطاع مكانته المرتقبة من خلال مجموعة السياسات الأخرى الحافزة له فى كل المجالات ، تلك السياسات المتكاملة التى تبنتها الخطة لدفعه على الطريق زيادة وتزايد وزن هذا القطاع فى مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٠

ويعكس هذا التطور وخاصة فى السنتين الأخيرتين استجابة المستثمرين أمام التسهيلات التى تمت فى إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة لإنشاء المشروعات تبسيط الإجراءات اللازمة أو ما تم بشأن التصرف المباشر حيال المشروعات التى يتراوح رأسمالها مابين ٥ ، ١٠ مليون جنيه ، وقد بلغ عدد هذه المشروعات نحو ٤٥٧ مشروعا ، وتقدر التكلفة الإستثمارية لها نحو ١ر٤ مليار جنيه ، كما تنتشر هذه المشروعات بين المحافظات بحيث خص محافظات الصعيد نحو ١٧٥ مشروعا تمثل نحو ١ر٣٩ ٪ من جملتها ، وخص المدن الجديدة نحو ١٣٥ مشروعا تمثل ٢ر٣٠ ٪ وباقى المحافظات نحو ١٣٧ مشروعا تمثل ٦ر٣٠ ٪ ، كما أنشأت ستة مشروعات على طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى ، وأربعة مشروعات على طريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوى ٠

كما تشير البيانات المتاحة الى ان المشروعات التى تم الموافقة عليها بنظام الاخطار والتى كان لها النصيب الأكبر من استثمارات قطاع الأعمال الخاص هى المشروعات الصناعية والزراعية فى الأنشطة المختلفة حيث يمثل عدد تلك المشروعات نحو ٩ر٨٩ ٪ من جملة المشروعات التى تم الموافقة عليها بنظام الاخطار ، كما يمثل عدد المشروعات السياحية نحو ٢ر٧ ٪ ، أما المشروعات الخدمية الأخرى فيشكل عددها نحو ٩ر٢ ٪ ٠

وطبيعى أن يكون لقرار إعفاء المشروعات التى يرتفع رأسمالها الى ٥٠ مليون جنيه من الحصول مسبقا على الموافقات اللازمة لإنشائها فضلا عن منح الأراضى للمشروعات التى تقام فى الصعيد للمستثمرين بالمجان أثرا ايجابيا فى التدفق الإستثمارى الكبير ، فضلا عما ينتج عن هذا القرار من جذب رؤوس أموال أجنبية لإستثمارها فى مشروعات مشتركة مع رأس المال المصرى بالإضافة الى المدخرات المصريه وبما يتيح تنمية متوازنة بين محافظات مصر ٠

سياسات التعاون:

- تأكيد الأهمية التى يحتلها القطاع التعاونى فى الإقتصاد القومى بصفة عامه ، وفى إطار التحرر الإقتصادى بصفة خاصة ٠

- النظر فى تعديلات التشريعات التعاونية التى تحقق توحيد الأسس والأطر العامه للعمل التعاونى

تاركة التفاصيل الإجرائية للوائح نوعية يختص كل منها بقطاع تعاونى نوعى وفقا لطبيعة الأنشطة الإقتصادية التى يزاولها .

- تأكيد حرية ومرونة العمل الإقتصادى التعاونى باعتبار حصوله على ذات المزايا والحوافز الماليه والإقتصادية لغيره من القطاعات وكذلك فرص الحصول على التمويل والمعونات الأجنبية .
- تبسيط إجراءات التسجيل ومتابعة التزام التعاونيات بالتشريعات السارية .
- مواصلة التنسيق مع الوزارات والأجهزة المعنية ووضع البرامج التنفيذية فى إطار الخطة .
- عقد إجتماعات عمل نوعية لمديرى الإتحادات التعاونية المركزية والمستشارين والخبراء للمتابعة والتقييم وتحديد المشاكل والمعوقات وتحقيق حد مناسب من التنسيق بين خطط الإتحادات التعاونية المركزيه والإتحاد العام وخاصة فى مجالات الإنتاج والتسويق والتدريب والعلاقات الخارجية .
- العمل على تنفيذ مشروع قاعدة بيانات للحركة التعاونية المصريه بالمشاركة مع الإتحادات الأعضاء .
- فى مجال تدعيم العلاقة بين الحركة التعاونيه والأجهزة التنفيذية للدولة فى ذات العلاقة يعمل الإتحاد العام على عقد لقاءات ومجموعات عمل بهدف التنسيق فى العلاقات الخدمية والإنتاجية .
- تشجيع التأليف والطبع والترجمة والنشر بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة وتنظيم اجتماعات لقيادات الحركة التعاونية والمعاهد التعاونيه والإدارية من لجان التدريب فى الإتحاد العام والإتحادات التعاونيه للعمل على إيجاد صلات متبادلة وقوية ، وتنظيم زيارات للمعاهد وبحث إمكانية الإستفادة المتبادلة وبصورة خاصة فى مجالات التدريب والتثقيف والدراسات والبحوث .
- التنسيق فيما بين مراكز التدريب فى مختلف الأنشطة واقتراح أساليب التطوير وذلك لتلافى الإزدواجيه فيما بينها وبصورة خاصة فى برامج إعداد المدربين ، ومواصلة العمل على التنسيق بين الإتحاد والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بنشاط الإتحاد العام فى مجال التدريب والتعليم والإعلام والتثقيف .
- تنظيم اجتماعات مشتركة للوفود التعاونيه قبل سفرها للخارج بهدف التنسيق وتحديد أهداف مشتركة وتوحيد الآراء والأفكار والمقترحات وإجراء اتصالات مع الهيئات العالميه المتخصصة فى مساعدة المنظمات التعاونيه داخليا وخارجيا وبحث مدى تحقيق الإستفادة من هذه

المنظمات ، والتنسيق لتنظيم عقد دورات تدريبية وحلقات نقاشية مع التعاونيين العرب والأفارقه وذلك من خلال مؤسسات تعاونيه دولية ممولة لهذه الدورات ٠

- مواصلة التنسيق مع الإتحادات التعاونيه العامه فى الدول العربيه لتنظيم عمل مشترك فى المجال الإقتصادى من خلال المشروعات التعاونيه ، وإستمرار متابعة وتدعيم العلاقات التعاونيه العربيه ثنائيا ومن خلال الإتحاد العربى ٠

- تطوير البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ليكون قادرا على استيعاب الإحتياجات التمويلية لهذا القطاع ، مع نشر الوعى بين الأفراد سواء من خلال الإعلام التعاونى أو من خلال برامج الجهات المختصة ، وذلك من أجل إتساع القاعدة الشعبية المشاركة وأيضا القدرة على تجميع المدخرات واستغلالها فى دعم البنية الهيكلية للإقتصاد المصرى ، والمساهمة فى حل بعض مشاكل التمويل التعاونى بتخصيص نسبة من المنح والقروض الأجنبية خاصة الميسرة منها لتمويل المشروعات التمويلية ٠

- مشاركة التعاونيات الزراعيه التى تضم المنتجين الزراعيين فى وضع التركيب المحصولى والدوره الزراعيه بما يناسب ظروف منطقة عمل كل جمعيه تعاونيه والتأكد من دور الميكنه الزراعيه التعاونيه فى نشر خدمة الميكنة وتقديم التيسيرات الممكنة لها ٠

- توفير أدوات ومعدات ومستلزمات الإنتاج السمكى وتسهيل التوسع فى إنشاء المفرخات والمزارع السمكية ٠

- الدعم الفنى للتعاونيات الإنتاجية الحرفية مع توفير مراكز التدريب المتطوره للحرفيين وذلك لزيادة طاقاتها الإنتاجيه مع تجويد منتجاتها وزيادة قدراتها التنافسيه للمنتجات الأجنبية سواء داخل السوق المحلى أو الأسواق العالميه ٠

- تخصيص أماكن مناسبة للنشاط التعاونى الإستهلاكى والإنتاجى بالمجتمعات العمرانيه الجديده والمساهمة فى توفير البنية الأساسية للمجتمعات بأسعار مناسبة لتكون قادرة على المنافسه الحره ٠

- دعم النشاط التعاونى الإسكانى من خلال ادخال المرافق الى أراضى الدوله وتوزيعها على الجمعيات التعاونيه الإسكانيه مع تبسيط اجراءات الحصول على تراخيص البناء واعتماد التقسيمات الخاصة بالتعاونيات الإسكانية واعتبار التراخيص والتقسيم صادرا بمجرد مضى مدة معينه على تقديم المستندات مستوفاه ٠

سياسات البحث العلمى والتكنولوجيا:

- استمرار ودفع عملية التنسيق والتكامل بين الأجهزة المختصة باجراء البحوث العلمية وجهات الإنتاج المختلفة بما يؤدى الى تركيز جهود البحث العلمى لتطوير التكنولوجيات المحلية وحل مشكلات الإنتاج المختلفة ٠

- تركيز جهود البحث العلمى فى إجراء الدراسات العلمية والتطبيقية المتعلقة بمتطلبات تعميق التصنيع المحلى وحل مشكلات الصناعه مع توجيه الإهتمام الى الوصول بهذه المجهودات الى مراحل انتاج العينات الأولى فى الموضوعات ذات الصبغة الحيويه كما هو الحال فى موضوعات الصرف الصحى والصرف الصناعى وتنقية المياه وتطوير الرى واستصلاح الأراضى ٠

- إتساع نطاق الدراسات المتعلقة بنقل التكنولوجيا الأجنبية من الدول المتقدمة ومزج هذه التكنولوجيات بالتكنولوجيات المحلية الموجودة مع مراعاة إعطاء الأولوية والإهتمام بكيفية استخدام هذه التكنولوجيات الى أقصى مدى ممكن ٠

- تطوير عمليات إعادة التصميم (ما كان يسمى من قبل بالهندسة العكسيه) وتنمية هذا الأسلوب بما يؤدى الى التنوع فى استخدامه باعتبار أنه وسيلة لدراسة وفهم تفاصيل الأشياء ودقائق تصميمها ثم القيام باعادة التصميم من جديد بصورة تتناسب مع الآلات والمعدات المستخدمة فى الإنتاج وطبيعة وظروف المستخدم المصرى والأسواق العالميه المستهدفة للتصدير ٠

- التركيز على التكنولوجيات المستخدمة فى حماية البيئة من التلوث حتى يمكن تصميم التكنولوجيات العالميه التى ثبت نجاحها واستنباط وتطوير تكنولوجيات محلية مناسبة فى مجالها ٠

- إعطاء المزيد من الإهتمام لنوعيات التكنولوجيات الأساسية التى تغطى العديد من المجالات مثل الزراعه واستصلاح الأراضى الصحراويه والهندسه الوراثية وتحسين التقاوى وزيادة الإنتاجية ومقاومة الآفات وتكنولوجيات التعدين والصناعات الكيماوية الأساسية وتكنولوجيات البناء فى الأراضى الصحراويه ٠٠الخ، ويعتبر النجاح فى استنباط أنماط متطورة من التكنولوجيات فى هذه المجالات واقعا قويا لبناء التنمية على أسس راسخة وكذلك الإفادة من التكنولوجيا المتطورة وتقويمها لتعمير المناطق الجديدة فى مصر وخاصة تعمير شبه جزيرة سيناء بمراعاة ظروف البيئة واستغلال خاماتها ومواردها الخاصة ٠

- إستمرار التركيز على استنباط واختيار بدائل للخامات المستخدمة كمدخلات أساسيه فى عملية الإنتاج بما يحقق الإعتماد على الخامات المحلية الأمر الذى يترتب عليه اتاحة ميزات نسبية إضافية للإنتاج المصرى ٠

سياسات البيئة:

- الحد من استخدام المبيدات التى تعرض البيئة للتلوث والإستفادة فى مكافحة الآفات من الطرق البديلة التى تتلافى تلوث البيئة أو تتميز بانخفاض تأثيراتها الجانبية على عناصر البيئة أو الإنسان والتأكيد على إقامة المصانع الجديدة فى الأماكن النائية بعيدا عن المدن حفاظا على التجمعات السكانية ، مع الأخذ فى الإعتبار أهمية تركيب مرشحات تنقية للصناعات الملوثة للهواء عند الترخيص باقامتها ، فضلا عن إعطاء أولوية للصناعات التى تستخدم الوقود الذى لا يؤثر نواتج إحراقه على البيئة والإلتزام - بالنسبة للمصانع القائمة - بعدم إلقاء مخلفاتها فى المجارى المائيه دون تنقية ٠

- إتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لحماية المحميات الطبيعيه والحياه البحريه والبريه فى كل من البحر الأحمر وسيناء والصحراء الغربيه والإهتمام بالمساحات الخضراء داخل المدن والأحزمه الخضراء حولها والتركيز على أعمال النظافة العامه ونقل القمامه والتخلص منها ٠

- مساندة أنشطة تعميق التصنيع المحلى فى مجالات تصنيع المعدات اللازمة لمكافحة تلوث البيئة ومنها معدات التخلص من مخلفات الصناعه ، ومعدات جمع وفصل وتحويل القمامة الى سماد ووقود جاف للصناعه ، ووسائل التخلص من المواد الصلبه لمعالجة مياه الصرف الصحى ، فضلا عن توفير قطع الغيار وصيانة تلك المعدات ٠

سياسات الأمومة والطفوله:

تعتبر وثيقة الإعلان باعتبار السنوات العشر (٨٩ - ١٩٩٩) عقد لحماية الطفل المصرى ورعايته إحدى ركائز استراتيجية تنمية الطفولة والأمومة فى مصر ، وقد أنشىء المجلس القومى للطفولة والأمومة بالقرار الجمهورى رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ بهدف اقتراح السياسة العامه فى مجال الطفوله والأمومه وإعداد خطة ملائمة فى إطار الخطة العامه للدوله تستهدف حماية الطفولة والأمومه وتوفير الإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم وبصفة خاصة الرعاية الإجتماعية والأسريه والصحية والتعليمية والثقافية ٠

وتشير بيانات سنوات ٩٢/٩١ ، ٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ الى الإهتمام بتوسيع قاعدة استيعاب الأطفال بمرحلة رياض الأطفال حيث بلغت ٨ ٪ من جملة الأطفال (٤ - ٦ سنوات) ٠ وبلغ أعداد التلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى عام ١٩٩٢/٩١ (الإبتدائى والإعدادى) حوالى ٢ر١٠ مليون تلميذ

ارتفع الى حوالى ٨ر١٠ مليون تلميذ عام ١٩٩٥/٩٤ وارتفع عدد الفصول من ٤ر٢٣٦ الف فصل عام ١٩٩٢/٩١ الى ٧ر٢٤٧ ألف فصل عام ١٩٩٥/٩٤ ٠

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية فقد تزايدت نسبة التطعيم ضد الأمراض اذ بلغت ضد الدرن نحو ٠ر٩٣ ٪ ، وضد الحصبة نحو ٠ر٨٩ ٪ ، والتطعيم الثلاثى ٠ر٨٧ ٪ ، والتطعيم ضد التيتانوس للحوامل الجرعة الثانية نحو ٠ر٨٧ ٪ ، أما شلل الأطفال فتشير الإحصائيات الى إنخفاض ملحوظ فى عدد حالات الإصابه الجديدة من ٧١٢ حالة فى عام ١٩٩١ الى ١٩٢ حالة فى عام ١٩٩٣ ، ومن المتوقع أن تخلو مصر من شلل الأطفال عام ١٩٩٥ ٠

ويتم الرعاية الصحية من خلال ٣٥٠٠ منشأة صحية منتشرة فى الريف والحضر ، بالإضافة الى تعاون المنظمات العالمية المهتمة بالطفل مما يساعد على القضاء على شلل الأطفال وخفض معدلات الإصابة بالحصبة وأمراض الجهاز التنفسى لأقصى درجة مما قلل من معدلات الوفيات بين الأطفال ٠

وقد ساهم الإعلام فى تحقيق أهداف عقد الطفل ونشر الوعى والمعرفه لدى الأسرة بصحة وتعليم ونمو الطفل ، ويجرى الإعداد لإقامة قناة تعليمية تهتم بمحو الأمية وتعليم الكبار والتخطيط لإقامة قناة للأطفال للمساهمة فى تنشئتهم ثقافيا وتعليميا واجتماعيا ٠

ويتم التركيز على الخدمات الثقافية للطفل للفئة العمريه (٦ – ١٨ سنة) بتقديم الخدمات الثقافية المتنوعة عن طريق تنمية القدرات الفنية والعقلية للأطفال واكتشاف الموهوبين منهم ورعايتهم ، وتزويدهم بالحقائق العلميه ، عن طريق الكتب والألعاب الذهنيه ، وإنشاء مكتبات الأطفال وتعميمها ، والمعرض السنوى لكتب الأطفال ٠ وتؤدى الخدمات الثقافية للطفل من خلال مشروعات متعددة مثل مكتبات الأطفال والمركز القومى لثقافة الطفل وبيوت ثقافة الطفل بالمحافظات التى يبلغ عددها ٢٦ بيتا عام ١٩٩٥/٩٤ موزعة على ٢٠ محافظة ٠

أما فى مجالات التنمية الإجتماعيه فقد زاد الإهتمام بانشاء دور الحضانة حيث ارتفع عددها من ٤٣٥٩ دار حضانة عام ١٩٩٢ الى ٥٢٨٦ دار حضانة عام ١٩٩٥/٩٤ ، وتزايد أعداد اندية الأطفال من ٢٢ ناديا عام ١٩٩١ الى ٢٩١ ناديا عام ١٩٩٥/٩٤ ، وارتفع عدد مكتبات الأطفال من ٢٠٠ مكتبة عام ١٩٩٣ الى ٢٤٥ مكتبة عام ١٩٩٥/٩٤ ، كما تم الإهتمام بالحضانة الإيوائية والأسر البديلة والمؤسسات الإيوائية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسريه ، وبلغ عدد هذه المؤسسات ١٥٩ مؤسسة ورعاية الأطفال الجانحين بتقديم المزيد من خدمات مكاتب المراقبة الإجتماعيه ، وزيادة عدد مكاتب التأهيل الإجتماعى للمعوقين وزيادة مؤسسات التثقيف الفكرى ، كما تم الإهتمام بالخدمات المجتمعيه للمرأة والأم كزيادة المراكز الأهلية لتنظيم الأسرة وزيادة الإهتمام بمكاتب التوجيه والإستشارات الأسريه ، وزيادة عدد الأندية النسائية ، والإستمرار فى تنفيذ مشروع مراكز المرأة الريفية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف فى خمس محافظات من خلال ٨١ قرية رئيسية ، ٢٥٠ قرية صغيرة تابعة وعدد المستفيدات ٤٥٩٥٠ سيدة ٠

وفى إطار المشروع القومى لمحو الأمية ، تسير السياسة التعليمية فى خطين متوازيين ، أحدهما التوسع فى فصول محو الأمية والثانى إنشاء مدارس الفصل الواحد ، وقد تم تشغيل ما يزيد عن ٨٠ من هذه الوحدات لتوفير الخدمات التعليمية فى العزب والنجوع ، ومن المستهدف زيادة أعداد خريجى الجامعات والمعاهد العليا العاملين فى المشروع القومى لمحو الأمية الى ٥٠ ألف وخصص الصندوق الإجتماعى ما يزيد عن ٦٠ مليون جنيه لتشغيل هؤلاء الخريجين ، وتشير البيانات الى أن فصول محو فى جميع محافظات الصعيد شهدت إقبالا متزايدا للإلتحاق بها خاصة من الإنـــاث وتتراوح هـــذه النسبة بـين ٧٠ ٪ ، ٨٠ ٪ . ومن السياســات المستجده لإحتواء مشكلة الأميه ما يأتى :

- التوسع فى مدارس الفصل الواحد لإستيعاب الأطفال المتسربين مع وضع برنامج دراسى خاص يراعى احتياجات الأطفال فى هذه المرحلة .

- قيام المركز القومى لثقافة الطفل بالمشاركة فى إعداد معلمى محو الأمية بعمل دورات تدريبية بالإشتراك مع الهيئة القومية لمحو الأمية .

- استغلال قصور الثقافة فى مختلف المحافظات كأماكن لتعليم الطفل ومحو أميتهم .

- قيام وزارة الإعلام بانتاج برامج لمحو الأمية يتم بثها عن طريق التليفزيون ويتم التوعية ضد الأميه من خلال قوافل الهيئة العامه للإستعلامات الى القرى والنجوع .

- الإستعانة بائمة المساجد فى محو أمية الأطفال داخل المساجد .

- قيام المجلس الأعلى للشباب والرياضة بتخصيص جزء من ميزانيته وتوجيهه الى مراكز شباب القرى وفتح فصل بكل مركز لمحو أمية الأطفال والإستفادة من خريجى الجامعات والمعاهد بعد تأهيلهم للتدريس فى مراكز الشباب .

وقد خصص فى خطة ١٩٩٦/٩٥ لمشروعات الأمومة والطفولة نحو ١٠٣٢ مليون جنيه موزعة بين نحو ٨ر٨٦٥ مليون جنيه للخدمات التعليمية ، ونحو ٥ر١٢٢ مليون جنيه للخدمات الصحية ونحو ٨ر٤٣ مليون جنيه للخدمات الأخرى لرعاية الأمومة والطفولة .

وفى مجال تدعيم دور المرأة يهم التأكيد على ما يأتى :

- أهمية التدريب من أجل تأهيل المرأة علميا وعمليا فى مجالات العمل الفنى والإدارى وتنمية قدراتها على أسس متساوية تسمح لها بتبوأ كافة المواقع فى مختلف القطاعات .

- السعى الى تنقية التشريعات على مختلف مستوياتها من كل ما يشير الى التفرقة بين الرجل والمرأة أو يوحى بها وذلك فى إطار قيمنا الدينية والأخلاقية وتراثنا الثقافى وظروفنا السياسية والإقتصادية .

- إعداد دراسات حول قوانين العمل ونظم العاملين بالدولة سعيا الى تسهيل دور المرأة فى الحياة الوظيفية ومجالات العمل ، وتمكينها من الموائمة بين مسئولياتها المتعددة .

- تخفيف الأعباء المادية المطلوبة من أبناء وبنات الأم المصريه من أب أجنبى وذلك لحين الوصول الى حل لمسألة افتقادهم للجنسية المصريه .

- دراسة بعض بنود قانون الأحوال الشخصية دراسة موضوعية بما يكفل ضمان حقوق المرأة كما قررها الدين الحنيف والتشريعات الوضعيه القائمة .

- تعزيز مشاركة المرأة فى الوظائف من خلال القطاعات المختلفة وخاصة تلك التى تتراجع فيها نسبة مشاركة المرأة .

- زيادة الخدمات المتنوعة التى تقدمها الجهات الحكومية والصندوق الإجتماعى والهيئات الإقليمية والدولية والتى توجه الى الجمعيات الخيريه وبالأخص جمعيات صعيد مصر بما يسمح باستمرار وتحديث آليات التنمية وبخاصة تنمية دور المرأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

- إزالة العقبات التى تعترض طريق العمل بالجمعيات الأهلية الذى يجب أن يتزايد دوره ومسئولياته فى السنوات القادمة .

- التركيز على دراسات التربية الوطنية لخلق وعى عام بحقوق المرأة والأسرة فى مجتمع ينعم بالإستقرار ويملك مقومات التنمية الشاملة .

- الأهمية القصوى لمواجهة الأمية خصوصا بين الفتيات وذلك من خلال النظام التعليمى والعمل التطوعى ، والتوسع فى التعليم الأساسى للبنات خصوصا فى المناطق الريفية وربطه بالظروف الإجتماعيه المحيطة وتوعية الأسرة بأهمية تعليم الفتاه .

سياسة تطوير الإداره:

وقد روعى فى خطة الإصلاح الإدارى الإعتبارات التالية :

- تقييم وتحليل نتائج التجارب والجهود السابقة والإنجازات التى تحققت والمشاكل والمعوقات التى واجهت التنفيذ لإستخلاص الدروس المستفادة للمستقبل .

- أن يشمل التطوير كل مقومات وعناصر العملية الإدارية بحيث يتضمن التنظيم ونظم واجراءات العمل وتجهيزاته والقوى العامله وما يرتبط بها من سياسات للثواب والعقاب والتشريعات واللوائح المحدده لأساليب وأنظمة التنفيذ .

- التركيز على المدخل القطاعى فى بعض برامج الإصلاح وذلك باختيار نماذج القطاعات التى تقدم خدمات للجماهير أو المستثمرين تتكامل فى إطارها تنفيذ هذه البرامج ويتم تعميم التطبيق على قطاعات أخرى خلال سنوات الخطة .

- تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للجماهير ورفع المعاناه عنهم وتنمية وتحفيز القوى العامله واختيار وإعداد القيادات الإدارية وتطوير نظم المعلومات .

- العمل على خلق مناخ مناسب للإستثمار يسمح بحرية الحركة كاملة بقوى الإنتاج الوطنية والأجنبية للمشاركة فى استثمار الفرص الإقتصادية وتكوين الناتج القومى متحررة من مشكلات القيود البيروقراطية والتعقيدات الإدارية .

وقد أعدت ستة برامج رئيسية يجرى تنفيذها حسب أولويات مقررة :

- تكوين قوة عاملة تتسم بالكفاءة والفعالية والقدرة على القيام بالمهام الموكولة اليها فى مختلف المواقع وتحقيق العدالة فى تطبيق سياسات الحوافز وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب واختيار القيادات وتنمية مهارتهم وتعظيم اسهامهم فى عملية التطوير وذلك للإستفادة القصوى من طاقات وامكانات مراكز ومعاهد التدريب المتنوعة مع تطويرها .

- تطوير الخدمات وصيانة الأبنية الحكومية والتجهيزات ، ويتم ذلك من خلال ما يلى :

* تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وقطاع الأعمال وتحسين مستوى أداء الخدمات التى تقدم للمواطنين والمستثمرين ورجال الأعمال وتيسير الحصول عليها من خلال مواقع الخدمات المختلفة .

* رفع مستوى كفاءة أداء العمل من خلال استخدام تجهيزات ومعدات حديثة وحماية العاملين من مخاطر الإنحراف وتطوير أساليب الرقابة وخاصة الرقابة الشعبية وممارسة المواطنين ورجال الأعمال لدور فعال فى هذا الشأن .

* إختيار نموذج استرشادى للتطوير من أجل إحداث تغيير جذرى فى النظم والأساليب والإجراءات وفى تكلفة أداء الخدمات ورفع الأعباء الملقاه على عاتق المستثمرين والمصدرين بما يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التى حددتها الدوله .

- إقامة قواعد متطورة للمعلومات ويتم ذلك حسب ما يأتى :

* إستكمال إنشاء مراكز المعلومات بالوزارات والمصالح والهيئات العامه والمحافظات ودعم التعاون المستمر وتبادل المعلومات بين مراكز المعلومات المختلفة .

* تطوير نظم المعلومات وأساليب استخدامها بما يحقق رفع كفاءة العمل وخدمة برامج الإصلاح الإدارى وتحديث قاعدة بيانات العماله والأجور كى تعبر عن آخر موقف فى هذا المجال بالوزارات والهيئات العامه والمحافظات ٠

* تقديم المعونه الفنية لأجهزة ووحدات الدوله ولقطاع الأعمال فى مجال تحديث نظم وأساليب العمل وميكنة نظم المعلومات من خلال المتابعة الميدانية وتذليل المشكلات التى تواجه مراكز المعلومات بهذه الوحدات ٠

* إنشاء قاعدة بيانات للأبنية الحكوميه من خلال حصرها تمهيدا لوضع برامج لصيانتها وترميمها ونظافتها ٠

- تطوير تشريعات الخدمة المدنية ويتم فى هذا المجال العمل على دراسة ومراجعة التشريعات واللوائح المتعلقة بالخدمة المدنية واقتراح تطويرها وتعديلها بما يحقق رضا العاملين وعلاج مشكلاتهم ورفع مستوى الأداء بوحدات شئون العاملين ٠

- إصلاح هياكل الأجور ويتم فى هذا المجال العمل على تطوير هيكل الأجور ونظم الحوافز لكى يحقق الربط العضوى بين الأجر والعمل ومستويات المعيشة وبين الحوافز والجهد المتميز ومتابعة وتطوير نظام ترتيب الوظائف بما يسهم فى علاج مشكلات النقل من مجموعة الى أخرى والإستفادة من نتائج التطوير فى تيسير تنفيذ سياسة التدريب التحويلى ٠

- تعميق اللامركزية والتفويض فى السلطات ويشمل ذلك ما يأتى :

* إجراء مسح تنظيمى للأجهزة المنوطه بنشاط التصدير وإعادة هيكلة البناء التنظيمى والإختصاصات وتحقيق التنسيق بينها ٠

* دراسة ومراجعة وضبط العلاقات وتحديدها بين دواوين الوزارات ومديريات الخدمات ووحدات الإدارة المحلية ، واستكمال دراسة الإختصاصات المشتركة بين الوحدات الإدارية للفصل بين الإختصاصات لتسهيل التعامل وضبط التعامل بين الوحدات ٠

* إعادة توزيع الوحدات الإدارية بين الوزارات المختلفة وتحديد مجالات وأساليب التنسيق بينها واستكمال وضع الأنماط التنظيمية لوحدات الإدارة المختلفة ٠

* تحديد الإختصاصات ذات الطبيعه التنفيذية بالوزارات والتى ترتبط بالسياسات الإقتصادية ودراسة مدى إمكانية نقلها الى مديريات الخدمات أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامه المعنيه بذات القطاع ٠

* إعداد دراسة تنظيمية تتعلق بتحديد دور المحافظات فى إعادة التأهيل والتدريب التحويلى ٠

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

السادة الأعضاء

بعد إستعراض السياسات الكلية للخطة فى عام ١٩٩٦/٩٥ ، أستعرض مع حضراتكم السياسات القطاعيه ٠

سياسات قطاع الزراعه :

- زيادة الإنتاج بإيجاد الحافز والوعى الكافى لدى الزراع لتعميق إيمانهم بأهمية الإرتفاع والإرتقاء بالإنتاجية لزيادة الإنتاج مع توفير التقاوى المنتقاه وتشجيه القطاع الخاص على إنتاجه ٠
- تشجيع القطاع الخاص والتعاونى على إستزراع واستصلاح الأراضى خصوصا المحاصيل المتطلبة عماله مكثفة ٠
- زيادة المساحة المنزرعه ببنجر السكر بعد نجاح استخراج سكر البنجر على نفس خطوط انتاج سكر القصب ونجاح زراعته بالوجه القبلى وذلك ترشيدا للموارد المائية ٠
- التوسع فى الزراعات المتخصصة للتصدير وتيسير استيراد المستلزمات التى يحتاجها مع توفير البيانات الدقيقة حول احتياجات الأسواق الخارجية وتيسير اجراءات التصدير ٠
- استخدام طرق المكافحة المتكاملة حماية للبيئة من التلوث والحد من استخدام المبيدات الزراعيه ٠
- تطوير التسويق الزراعى لزيادة الكفاءة التسويقية والحد من الفاقد ٠
- زيادة الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى بمعدلات تفوق معدل نمو السكان وذلك عن طريق ايجاد السلالات الممتازة وإزالة المعوقات الإئتمانية والإستثمارية لضمان استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة والإستمرار فى عملية الإنتاج وتحقيق التكامل بين الإنتاج الحيوانى والنباتى ٠
- تطوير الخدمات البيطريه لوقاية الحيوان الزراعى ورفع انتاجيته ٠
- تطوير التعاونيات الزراعيه وزيادة فعالية دورها كصورة للتنظيمات الشعبية غير الحكومية ٠

- تدعيم بنوك القرى وتنويع أوعية المدخرات والودائع بتنمية الوعى الإدخارى للزراع بخلق أوعية إدخارية جديدة ٠
- تعبئة الجهود على كافة المستويات التنفيذية والشعبية لضمان المحافظة على الموارد المائية وتعظيم العائد منها ٠
- تعميم الأصناف المبكرة النضج والأقل استهلاكا للمياه والمقاومة للجفاف أو المستخدمه لنوعيات مياه أكثر ملوحة خصوصا فى الأراضى الصحراويه ٠
- حسن إدارة نظم الرى والتوسع فى تعميم تكنولوجيات طرق الرى التى ترشد استهلاك المياه ٠
- الحسم والحزم السريع للتجاوزات المستمرة والمتزايدة فى تلوث مياه النيل والتوعية بمخاطرها فى ظل المتابعة المستمرة من قبل الأجهزة المحلية ٠
- تنمية وحسن استخدام مصادر المياه غير النيلية مثل المياه الجوفية بالصحراء وسيناء ومياه الصرف الصحى بعد معالجتها ٠
- العمل على الإستفادة من المياه المنصرفه خلال فترة السدة الشتوية وفترة أقل الإحتياجات ٠
- دفع العمل فى مشروعات تطوير الرى وترشيد استخدام المياه ٠

سياسات قطاع الصناعة:

- إدارة واعية بمتطلبات السوق مع المتغيرات الدولية بحيث يمكن الإستفادة بأكبر قدر من هذه المتغيرات لصالح الإنتاج الصناعى الوطنى ٠
- تطوير مستمر ودائم للمواصفات القياسية المعترف بها دوليا للقضاء على الغش التجارى والتركيز على تطوير المنتج المصرى وتحسين جودته ٠
- وضع ضوابط لدخول السلع الأجنبية الى مصر فى إطار تحرير التجارة الخارجيه بما يمنع سياسات الإغراق فى السوق المحلى ويهدد الصناعه المصريه ٠
- الإهتمام بالصناعات الألكترونية بالإضافة الى الصناعات التى لمصر فيها ميزة نسبية من حيث الخبرة وتوافر الخامات المحلية ٠
- فتح المجالات لمشروعات استثمارية جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وتنويعها والقضاء على المعوقات والتيسير على المستثمرين للإقبال على الأنشطة الصناعيه ٠

- التوسع فى إنشاء المجتمعات الصناعيه لمواجهة احتياجات التصنيع من الصناعات المغذيه حيث أن هذه المجتمعات تتيح مزايا هامة للمنتجين مثل توفير تكاليف تقديم الخبرة والإستشارات الفنية الخاصة بتلك المشروعات ، وربط الإنتاج باحتياجات الصناعات المختلفة بالإضافة الى ما تتميز به من بساطة التكنولوجيا المستخدمة وصغر حجم التمويل المطلوب وقدرتها على جذب المدخرات الصغيرة وتوفير فرص العمل .

- تشجيع التعاونيات الإنتاجية وذلك من خلال التنسيق فيما بينها لإقامة كيانات اقتصادية متعددة الأطراف صناعيه وتجاريه لتواجه المنافسه العالميه .

- التوسع فى مشروعات الأسر المنتجه ودعمها والمساهمة فى تطوير منتجاتها والإرتقاء بجودتها بما يتفق مع اقتصاديات السوق الحره والتغلب على الصعوبات أمام تسويق تلك المنتجات .

- التركيز على الصناعات المختلفة المتميزة بكثافة الإستخدام لقوة العمل .

- إستغلال الطاقات الإنتاجية القائمة ، والعمل على زيادتها ، ورفع كفاءة استخدام المشتغلين القائمين على العملية الإنتاجية .

- زيادة الإنتاجية بمعدلات أعلى من معدلات نمو الأجور بما يسمح بتكوين فوائض تسمح بزيادة معدلات الإستثمار لإيجاد مشروعات وطاقات جديدة ومن ثم فرص عمل جديدة .

- تشجيع الصناعات التصديرية من خلال إعطاء امتيازات جمركية وضريبية لأصحاب الصناعات التى تثبت جودتها عن طريق تعاقدات تصديرية .

- تنمية اقتصاديات القرية من خلال دعم وتشجيع وتطوير الصناعات الصغيرة القائمة والمنتشرة فى المحافظات مع الإستفادة من مزايا كل محافظة وإعداد خريطة صناعيه للصناعات القائمة فى المحافظات وما تحتاجه من صناعات مغذية صغيرة ومتوسطة والتوطين الصناعى الإقليمى لتلك المشروعات للترويج لها بين الشباب للمساهمة فى مواجهة البطالة .

- التنسيق بين الأجهزة الرقابية وتطويرها وتنشيطها لزيادة فعاليتها فى وضع وتطبيق المواصفات القياسية ونظم الجودة وحماية الصناعات الوطنية .

- الإهتمام بتعميق التصنيع المحلى للمعدات الإستثمارية وهو مجال كبير لإستثمارات القطاع الخاص وخاصة فى الصناعات المغذيه .

- خفض تكلفة المنتج الصناعى حتى تتمكن المنتجات المصريه من المنافسه مع الإلتزام بالمواصفات القياسية العالميه فى إنتاجها .

- تحقيق التوازن بين تحرير التجارة الخارجية وحماية المنتجات المحلية وذلك من خلال فرض تعريفة جمركية على المنتج تام التصنيع تزيد ان لم تتساو مع التعريفة المفروضة على مستلزمات الإنتاج المستوردة حتى لا يترتب على هذه السياسة دعم الإنتاج الأجنبى على حساب الإنتاج المحلى ٠

- التوسع فى الصناعات الصغيرة وحمايتها ومنحها بعض الإمتيازات لأهمية دورها فى تدعيم وتوسيع الهيكل الصناعى وتوفير فرص عمل كثيرة ٠

- دراسة إنشاء صندوق خاص يتحمل جانب أو كل تكلفة البحوث والتطوير للمنتجات وعمليات التصنيع بالإضافة الى منح مزايا ضريبية وجمركية لتشجيع الإحلال والتجديد المستمر للمعدات وكذلك بالنسبة للتصدير ولأعمال المناطق النائية فضلا عن المعاونه فى تدبير القروض الميسرة والتسهيلات الإئتمانيه ٠

- إعداد خريطة صناعية تتضمن المناطق والتجمعات الصناعيه القائمة والفرص المرشحة لإقامة المشروعات الإستراتيجية وكبيرة الحجم فى كافة محافظات مصر والفرص المرشحة لإقامة المشروعات الصغيرة ذات المزايا النسبية للمحافظة على المرافق الحالية لتحقيق الإنتشار الصناعى فى كافة الأنحاء وذلك وفقا للتخطيط العمرانى والتنمية الإقليمية ٠

- الإهتمام برفع الكفاءة للعماله الفنية المطلوبة للشركات الصناعيه والتدريب المستمر ٠

- التنسيق مع البحث العلمى لإجراء بحوث تطبيقية مشتركة لحل مشاكل الصناعات القائمة وتشجيع الإبتكار والتطوير وزيادة الجهود للحد من التلوث نتيجة المخلفات الصناعيه ٠

- تكثيف عمليات البحث الجيولوجى والتعدين لإستكشاف مصادر جديدة للثروة المعدنية مع توفير البنيه الأساسيه وتوفير مصادر المياه اللازمة للنشاط التعدينى فضلا عن تقديم المساعدات الفنية كعمليات التحليل والبحث العلمى ٠

سياسات قطاع البترول:

- تشجيع الشركات العربيه والعالميه على تكثيف عمليات البحث عن البترول واستغلال كافة مناطق البلاد البريه والبحريه وخاصة المناطق التى لم تنلها أيدى البحث بالصورة الكافية وخاصة فى المياه العميقه فى البحر المتوسط مع تكثيف البحث أيضا فى مناطق الصحراء الغربيه وسيناء والدلتا لتحقيق المزيد من الإكتشافات الجديدة ٠

- إستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية فى مراحل الإنتاج انطلاقا من هدف الإنتاج بمعدلات تكون متناسبة وكافية لتغطية احتياجات الإستهلاك المحلى من المنتجات البترولية المختلفة بالإضافة الى الكميات اللازم تصديرها بما يحقق حصيلة مناسبة من النقد الأجنبى ٠

- القيام بادخال عدد من التعديلات فى اتفاقيات البحث عن البترول والغاز الطبيعى لجذب الإستثمارات الأجنبية والعربيه فى ظل المنافسه العالميه الشديدة خاصة فى ظل المتغيرات الدولية التى شهدها العالم مؤخرا والتحديات الضخمة والمتلاحقة والمستجدات التى طرأت على الساحة الدولية ٠

- تحقيق الإستفادة القصوى من الغازات المصاحبة للزيت الخام بمناطق الإنتاج المختلفة وتنفيذ مشروعات لتجميعها واستغلالها بدلا من حرقها حفاظا عليها وعلى البيئة ٠

- الإستمرار فى سياسة التوسع فى إحلال الغاز الطبيعى بدلا من المنتجات البترولية الأخرى فى استخدامات القطاعات المختلفة بما يتيح تصدير بعض الكميات المستهلكة محليا من تلك المنتجات وتوفير استيراد البعض الآخر ٠

- تحسين جودة المنتجات البترولية للوصول بها الى المواصفات العالمية ٠

- التوسع فى شبكات نقل الزيت الخام والمنتجات البترولية والغازات الطبيعيه وربط جميع أنحاء مصر بشبكة من الأنابيب باعتبارها الوسيلة الأكثر أمانا وأقل تكلفة مع الإستعانة بشبكة حديثة من الإتصالات السلكية واللاسلكية ليتم التحكم فى مسار المواد البترولية المختلفة فى الوقت المناسب والسرعة المطلوبة ٠

سياسات قطاع الكهرباء:

- الإستمرار فى زيادة قدرات محطات توليد الكهرباء وزيادة سعات شبكات الربط والنقل والتوزيع الكهربائية لمواكبة الزيادة فى الأحمال الكهربائية فى كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ٠

- إدارة الأحمال الكهربائية وذلك بتنسيق أحمال كبار المشتركين ، وعلى وجه الخصوص الصناعيه بحيث لا تتطابق أحمالها القصوى مع فترة ذروة الأحمال على الشبكة الكهربائية الموحده وبما لا يؤثر على القدرة الإنتاجية لجميع الوحدات الصناعيه ٠

- تحسين الأداء وتطوير الخدمات وتخفيض الفقد فى الشبكات لزيادة الكفاءة الإنتاجية وتأمين استمرار التغذية بالتيار الكهربائى وترشيد الإنفاق الإستثمارى ٠

- رفع كفاءة انتاج الطاقة الكهربائية بتعميم إدخال نظم الدوره المركبه فى محطات توليد الغاز ٠ وبذلك يرتفع مستوى الجوده الحراريه لمحطات توليد الكهرباء وتتناقص معدلات استهلاك الوقود مما يؤثر ايجابيا على اقتصاديات انتاج الطاقة الكهربائية ٠

- تنفيذ برنامج قومى يحقق كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ على البيئة فى كافة المجالات وعلى وجه الخصوص فى مجال الصناعات القائمة والجديده ٠

- توزيع مصادر انتاج الطاقة الكهربائية حفاظا على الثروة البترولية ، فضلا عن أنها تتيح المرونه الضروريه للوصول الى التشغيل الإقتصادى الأمثل للشبكة الكهربائية الموحده ٠

- تعميق التصنيع المحلى للمعدات والمهمات الكهربائية ٠

- الإهتمام بمشروعات كهربة القرى المحركة فى الريف المصرى لتشجيع الصناعات الريفية وتطوير نمط الحياه فى الريف المصرى بما يجعل القرى وحدات منتجه ٠

- تشجيع استخدام الطاقة الشمسيه خاصة فى الإستخدامات المنزليه فى المجتمعات العمرانيه الجديده وفى التسخين الشمسى فى قطاع الصناعه خاصة فى المراحل التحضيريه فى صناعة الغزل والنسيج والصباغه والصناعات الغذائية والحرفيه وذلك لترشيد إستخدام الطاقة الكهربائية فى هذه الحالات ٠

سياسات قطاع النقل والمواصلات:

- تدعيم مشروعات البنيه الأساسيه بشبه جزيرة سيناء وذلك فى إطار المشروع القومى لتنمية سيناء وتسريع معدلات تنفيذ مشروعات البنيه الأساسيه لأنشطة النقل المختلفة بجنوب مصر ٠

- المحافظة على الطاقة ورفع الكفاءة لتحقيق الإستفادة القصوى من مشروعات البنيه الأساسيه القائمة ٠

- إستمرار تحسين مرفق قناة السويس وتطويره لكى يسمح بمرور السفن الأكبر حجما حتى يمكن إجتذاب أكبر عدد ممكن من السفن العملاقة التى يسمح لها الغاطس بالمرور ٠

- تعميق دور النقل الجماعى فى نشاط نقل الركاب داخل المدن والذى يفضل فى اقتصادياته وسائل النقل الأخرى الصغيرة بما يؤثر بالإيجاب على تحسين البيئة وتخفيف حدة الإزدحام ٠

- الإستفادة من الطاقات النقلية لدى شركات السياحة من خلال عقود تأجير بديلا عن التوسع فى طاقة أساطيل النقل بالتملك خاصة فى الفترات التى تمثل فائضا فى الطاقة بأساطيل النقل السياحى ٠

- تنشيط دور القطاع الخاص فى أنشطة النقل المختلفة وخاصة أنشطة النقل الداخلى سواء فى نقل الركاب داخل وخارج المدن ونقل البضائع والنقل النهرى وخدمات الصيانة بالسكك الحديدية ٠

- تعميق البعد البيئى حيث أولت الخطة إهتماما خاصا لهذا البعد فى نشاط النقل يظهر ذلك فى استخدام الغاز الطبيعى فى تسيير مركبات النقل العام بمدينة القاهرة ٠ وسوف يكون ذلك

مقدمة لتعميم استخدام هذا الوقود النظيف بوسائل النقل العام والإهتمام بمشروعات النقل الكهربائى (مترو الأنفاق) وسوف يخفف النقل بهذه الوسيلة عبء الطلب على وسائل النقل السطحيه (أتوبيس ، تاكسى ، سيارة خاصة) . والعمل على زيادة دور النقل النهرى فى نقل البضائع .

سياسات قطاع السياحة :

- وضع برنامج لحصر وتقييم كافة المقومات السياحية فى مصر ، وخاصة المناطق التى لم تأخذ حظها بعد على الخريطة السياحيه ، مع إبراز الطابع المميز لكل منطقة والذى يمكن أن يمثل عنصرا جاذبا لفئة معينه من السياح .

- تنمية المناطق السياحية الجديدة وتوفير البنيه الأساسيه اللازمة لها - مع الإحتفاظ بطبيعة المنطقة كأثر سياحى - بما يشجع قطاع الأعمال الخاص الوطنى على زيادة استثماراته فيها ، فضلا عن تطوير وصيانة المناطق السياحية القائمة بما يحافظ على عناصر الجذب اليها .

- تشجيع قيام شركات مشتركة للإستثمار السياحى بما يحقق الإستفادة من العنصر الأجنبى لتحقيق عائد سياحى كبير .

- عقد اتفاقيات الترويج السياحى لضمان تدفق أعداد السائحين طوال العام ، وتنشيط الحركة الإقتصادية من خلال الأعداد الوافده بما ينعكس أثره على الصادرات المصريه من جهة وعلى التحويلات السياحية المقابلة من جهة أخرى .

- تدعيم مجهودات الدعاية والتنشيط السياحى ، فضلا عن تقوية المكاتب السياحية بالخارج ومدها بالإمكانات وخبراء التسويق السياحى والإعلامى .

- التوسع فى دعوة رجال الإعلام السياحى ومندوبى الشركات السياحية بالخارج لزيارة مصر ومناطقها السياحية ومزاراتها الأثرية واستمرار عقد لقاءات مع ممثلى السياحة والإعلام لزيادة التدفق السياحى لمصر .

- إعداد دليل سياحى للمناطق السياحية فى مصر مع توضيح ما تتميز به كل منطقة سياحية وإبراز توفر عنصر الأمان وعناصر الثقة السياحية لكل فئات السائحين وعدم التلوث البيئى .

- تنظيم معارض دائمة للمنتجات المصريه فى المواقع السياحيه بما يسهل على السائحين إشباع رغباتهم من تلك المنتجات وبما يعود بالنفع على تعظيم الصادرات المصريه .

- تنشيط السياحة الداخلية من خلال برنامج (إعرف بلدك) بإعطاء ميزات للمشتركين فى هذا البرنامج الثقافى الترفيهى من جانب وتأكيد الإحساس بأهمية السياحة للإقتصاد القومى من جانب آخر ٠

سياسة المجتمعات الجديدة:

- إقامة ركائز عمرانية للتنمية المتكاملة لتخفيف العبء على المناطق العمرانية القائمة بحيث تتكامل معها وتدعمها وذلك بانشاء المدن والمجتمعات الجديدة على أساس تخطيط اقليمى وعمرانى متكامل وفى إطار الخطة القومية الشاملة ٠

- تنمية المناطق البعيدة والحدودية خارج وادى النيل والدلتا خاصة الغنية بمواردها وامكاناتها كسيناء والوادى الجديد والساحل الشمالى والبحر الأحمر وبحيرة السد العالى وربطها بباقى المناطق المأهولة ٠

- حل مشاكل الإزدحام والتكدس والتلوث للمدن القائمة بما يوفر البديل المناسب لهذه المدن ويضمن حماية الأرض الزراعيه من العدوان عليها ويجنب الضغط على مرافق المدن القائمة ٠

- إستثمار الموارد الكامنه فى صحراء مصر وسواحلها وجعلها مناطق جذب تساهم ايجابيا فى زيادة الدخل القومى ٠

- إقامة المجتمعات الصناعية وفقا لإستخدامات الأراضى بالمدن الجديدة وبما يحقق الوفورات الإقتصادية لهذه المصانع ٠

- تهيئة المناخ المناسب لإجتذاب رؤوس الأموال الصناعيه بالمدن الجديدة بتوفير المساحات المناسبة من الأراضى وبأسعار تكلفة المرافق ، فضلا عن تمتعها بالإمتيازات والتسهيلات التى تمكنها من أداء دورها فى الإسهام فى زيادة الإنتاج لتغطية احتياجات السوق المحلى وتصدير جانب كبير من إنتاج هذه المصانع وبما يوفر فرص عماله مستقره بتوطين المشروعات فى هذه المناطق ٠

- مضاعفة الإهتمام بتنمية سيناء نظرا لمكانتها وأهميتها من خلال استراتيجية المشروع القومى لتنميتها خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠١٧ ٠

- دعم مواجهة مشكلة متضررى السيول فى محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر ٠

- إعطاء أولوية لمشروعات البنية الأساسية بمناطق التعمير والمدن الجديدة التى قطعت شوطا كبيرا فى التنفيذ والتى أوشكت على الإنتهاء لجعلها مهيأة للإستخدام وتحقيق الإستفادة منها ٠

سياسات قطاع الإسكان :

- الإسراع فى استكمال وتنفيذ مشروعات البنيه الأساسيه لتوفير المرافق الرئيسية للوحدات السكنية الجارى أو المستهدف انشاؤها بالإمتدادات العمرانية المخططة للمدن القائمة أو بالمدن الجديدة ، وبما يحقق توفير الأراضى اللازمة للبناء بمختلف المحافظات خاصة التى تواجه مشكلة عدم توفر أراضى للبناء عليها ٠

- إستمرار تطوير المناطق العشوائية بما يخفف من التشوهات بها والآثار السلبية الإجتماعيه والإقتصادية والأمنية لها وذلك بشق الطرق بها وإمدادها بالمرافق الضرورية من مياه شرب وصرف صحى وإناره ، بالإضافة الى تنفيذ بعض الخدمات الضرورية ٠

- بذل العون للمحليات لوضع برامج زمنية محددة للإنتهاء من إعداد المخططات للمدن والقرى لتوفير الأراضى اللازمة للبناء وتقديم الإستشارات من الأجهزة المسئولة والجامعات لضمان وضع هذه البرامج موضع التنفيذ لتحديد الإمتدادات العمرانيه المخططة وتطوير الأحياء المختلفة وضمان تحقيق أهم أهداف مكنون التخطيط العمرانى بعدم البناء على الأراضى الزراعيه ٠

- زيادة مساهمة الدولة فى توفير الأراضى المملوكة لها للبناء بإزالة وضع التعديات ووقف المضاربة عليها ٠

- حظر تملك الأسرة بغير مقتضى فى البلد الواحد لأكثر من وحدة سكنية من الوحدات التى تطرحها الدولة أو الهيئات العامه أو الأجهزة أو الصناديق أو وحدات الحكم المحلى وحظر التصرف فى هذه الوحدات بعد تملكها إلا بعد إنقضاء ٥ سنوات من استلامها وسداد ثمنها بالكامل ٠

- تنظيم استخدام صناديق الإسكان بالمحافظات وضمان مساهمتها فى تكاليف إنشاء الوحدات السكنية لغير القادرين ٠

- تطوير نماذج الإسكان الإقتصادى بما يحقق توفير فى تكاليف الأعمال الإنشائية دون الإخلال بسلامة المنشأ مع تبسيط النظام الإنشائى والوصول الى النمطية التى تحقق سرعة وسهولة الإنجاز ٠

- ضمان توفر مواد ومستلزمات البناء والتشييدات بالكميات والتوقيتات المناسبة وذلك بالتنسيق المسبق بين الإنتاج الشهرى من هذه المواد واحتياجات المشروعات الرئيسية الكبرى وتعديل نظم تسويق هذه المواد بما يضمن عدم المضاربة عليها وعدم تأخير تنفيذ المشروعات ٠

- ضمان تطبيق نظم الكودات على مختلف المشروعات بما يضمن سلامة هذه المشروعات وإطالة عمرها وزيادة كفاءتها .

- الإهتمام بتوفير العماله المدربة واستخدام الأساليب والمعدات المتطورة فى البناء والتشييد مما يحقق تنفيذ أسرع وكفاءة أكبر وبالتالى انخفاض التكاليف .

سياسة قطاع المرافق:

- تنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى الجارى تنفيذها ولإمكان الإنتهاء من المشروعات المتقدمة فى التنفيذ منها بخطة هذا العام .

- رفع معدلات التنفيذ بباقى المشروعات وذلك تنفيذا لما التزمت به الحكومة من تدبير الإحتياجات الضرورية للمواطنين من مياه الشرب بالكميات والنوعيات المناسبة .

- تحسين خدمة الصرف الصحى بعدم الإكتفاء بنقل مياه الصرف الصحى بل تنقيتها تنقية ثانويه لتصبح مطابقة للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢ لحماية البيئة من التلوث ووقف الأضرار بصحة المواطنين .

سياسة قطاع التعليم:

- توجيه الطلبه الى أنواع الدراسات والتخصصات التى يتطلبها سوق العمل وأنشطة التنمية فى المجتمع . وتوفير القوى العامله المتعلقة لسد الإحتياجات الفعلية سواء من العماله الماهره المتوسطة أو من العماله الماهره المتخصصة .

- المرونة فى نظام التعليم بما يسمح بانتقال الدارسين من نوع من التعليم يكون قد قد تعثر فيه الى نوع آخر أكثر ملائمة لقدراته . كما ييسر معاودة التعليم بعد الإنقطاع عنه لفترة من الزمن ، ولعل نظام التعليم المفتوح والتعليم المستمر ما ييسر تحقيق ذلك .

- الإهتمام بايفاد البعثات العلمية الى الخارج فى مختلف التخصصات وتعطى الأولوية فى الإيفاد للتخصصات الحديثة .

- الربط بين خطط التنمية واحتياجات المجتمع من القوى البشريه من ناحية ، والتكنولوجية والتعليم والبحث العلمى من ناحية أخرى .

- تحقيق التوازن بين برامج التعليم الثانوى والفنى من جهة ، وبينها وبين التعليم الجامعى من جهة أخرى والتنسيق بينها فى إطار السياسة التعليمية الشاملة .

- الإستمرار فى الإرتفاع بمستوى التعليم وتحسين نوعيته من خلال تطوير مناهج التعليم وتطوير إعداد المعليم وتدريبه ، فضلا عن التركيز على الأنشطة التربوية باعتبارها جزءاً مكملا للمنهج الدراسى واستمرارها طوال العام بما يتيح للتلاميذ اكتساب المزيد من الخبرات التعليمية لهذه الأنشطة .

- إحياء الأنشطة المدرسية فى المجالات الثقافية والفنية والإجتماعيه والدينية والرياضية وتعزيز مشاركة التلاميذ فى تسيير شئونهم المدرسية لتنمية الشعور بالمسئولية ولتدريبهم على الممارسة الديمقراطية وتزويد المدارس بالأجهزة والوسائل والإمكانات اللازمة لهذه الأنشطة .

- التوسع فى إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد لتعليم الفتيات والقضاء على الأمية بينهن وإعداد الكوادر اللازمة للتدريس فى هذه المدارس .

- دراسة قضية تشغيل الأطفال فى المهن والحرف المختلفة باعتبار أن هذا الإتجاه يؤدى الى التسرب من التعليم .

- تعزيز المشاركة الشعبية من خلال الجمعيات الأهلية والمدارس الخاصة للتوسع فى تقديم خدماتها فى مجال محو الأمية للمتسربين من التعليم الإلزامى من جهة ومحو امية الكبار من جهة أخرى .

- التوسع فى تطبيق نظام اليوم الدراسى الكامل والقضاء على نظام الفترتين والثلاث فترات المطبقة حاليا فى بعض المدارس مع تعميم التغذية فى المدارس الإبتدائية خاصة فى المناطق الفقيرة .

- البدء فى تدريب الطلاب فى معظم المراحل تمهيدا لتنفيذ مشروع جلوب بتسهيل إيجاد علاقة علمية وتعليمية بين طلبة المدارس المصريه وطلبة المدارس فى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم .

- إستحداث تخصصات جديدة بالمدارس الصناعيه لمسايرة احتياجات خطة التنمية مثل الألكترونيات والحاسبات الآلية ، وإدخال تعليم الكمبيوتر فى المدارس الثانوية كمادة أساسية وفى المدارس الإعدادية والإبتدائية ورياض الأطفال كنشاط مدرسى .

سياسات الخدمات الصحية:

- إمتداد مظلة التأمين الصحى لتضم أعداد متزايدة من المنتفعين كل عام ودراسة تطبيق التأمين الصحى على سكان الريف .
- تطوير الخدمة التى تقدم من خلال التأمين الصحى بحيث تصل الى مستوى كفء فى العلاج .
- إحكام الإشراف على المستشفيات العامه والإستثمارية ضمانا لإلتزامها وحرصا على المستوى الفنى للأداء والحيلولة دون المغالاه فى التكاليف .
- توسيع مجال الخدمات فى العلاج الذى يساهم فيه المنتفع بقدر من نفقات العلاج مما يخفف العبء على الدولة لتوجيه الموارد المتاحة لها الى الفئات غير القادرة .
- إعداد برامج تدريبية لإعداد أكبر عدد ممكن من الممرضين والممرضات ذات كفاءة عاليه فى تقديم خدمة التمريض .
- رعاية المسنين وتكريمهم إعترافا بما قدموه من خدمات للمجتمع ، ورعاية صحة المسنين لها جوانبها الصحية والإقتصادية والإجتماعيه التى تستلزم الإهتمام بها باعتبارها مسئولية قومية .
- توافر سجل طبى يحتوى على المعلومات الخاصة بحالة الفرد الصحية طوال فترة حياته منذ الميلاد . وقد عنيت كثير من الدول بتوفير هذا السجل لمواطنيها إحساسا منها بأهمية العنصر البشرى باعتباره وسيلة التنمية وتعتمد عليه فى تقدمها وازدهارها وتنمية قدراتها .

سياسة الخدمات الإجتماعية:

فى مجال الرعاية الإجتماعيه:

* تحقيق الإستقرار الإجتماعى والنفسى للأسرة بالإهتمام بالخدمات التى تقدم للمرأة لتنمية قدراتها بما يمكنها من المشاركة فى مناقشة قضايا المجتمع وتوفير المزيد من الرعاية للأمومة والطفولة .
* الإهتمام بمشروع إعداد وتدريب الأسر المنتجة والتوسع فى قاعدة المستفيدين تنشيطا للإنتاج وزيادة فى دخل الأسر المستفيدة ورفعا من مستواها المعيشى .
* توفير تنشئة اجتماعيه للأفراد تتيح اكتساب القيم التى تيسر العمل على تقدم المجتمع مع تعميق الثقة بالإنسان والقيم الإنسانيه من خلال التأكيد على حرية الفرد والحفاظ على كرامته ومشاركته فى إدارة شئون مجتمعه مع الإهتمام برعاية وتأهيل الفئات التى

تحتاج الى رعاية خاصة لتوفير الظروف والإمكانيات التى تتيح رعاية نفسيه وثقافية واجتماعيه تشحذ من طاقتهم الإيجابية وتبعدهم عن طريق الإنحراف ٠

* توثيق الروابط الروحيه بين أفراد المجتمع وجماعاته بما يكفل استثمار طاقاتهم للصالح العام مع توفير الظروف المناسبة للتنشأة السليمة والتربية الدينية التى تؤصل الأحكام والمفاهيم الصحيحة للتربية والمبادىء السامية فى نفوس أفراد المجتمع وتنمى الشعور بالإنتماء القومى ٠

* توفير الخدمات الإجتماعيه الأساسيه بالريف والحضر وتطوير الوحدات القائمة للتوسع فى تقديم تلك الخدمات ٠

* الإهتمام بمشروعات التكوين المهنى للمتسربين من مراحل التعليم المختلفة وكذلك لمن فاتتهم فرص التعليم لتدريبهم على مهن منتجه لتنمية الطاقات الإنتاجية وفتح مجالات عمل لهم ٠

* زيادة عدد الوحدات الإجتماعيه ونشرها فى مختلف المناطق وخاصة الريفية والمناطق الصحراويه لتحقيق التنمية بالمجتمعات المحلية لتحقيق المزيد من الخدمات للمواطنين ٠

فى مجال الرعاية الدينية :

* التوسع فى إقامة المساجد الجامعة باعتبار أن المساجد تعتبر مراكز إشعاع ثقافية وتربية روحيه يجتمع تحت رحابها المواطنون رجالا ونساءا ، شيبة وشبابا يتفقهون فى دينهم ويتفهمون مبادئه على حقيقتها ٠

* ترسيخ الثقافة الدينية فى نفوس المواطنين بصفة عامة والشباب بصفة خاصة وبث الوعى الدينى بينهم ومناقشة مشاكل المجتمع وقضاياه ومحاولة وضع حلول لها من واقع التعاليم الدينية ٠

* إحلال وتجديد المنشآت الدينية وتوفير الدعاه الذين يقع على عاتقهم نشر الدعوة الإسلامية فى صورتها الصحيحة بأساليب بسيطة تراعى مستوى عقول جمهور السامعين ٠

* تدعيم الإمكانيات المتاحة لمواجهة الإحتياجات الخارجية من الدعاة لنشر التعاليم الدينية فى بلاد العالم الأخرى ٠

* توثيق الصلة بين المسجد والنشاط الثقافى والإجتماعى والصحى والذى يتفق مع احتياجات البيئة برعاية المرضى وكفالة الأيتام والمحتاجين ونشر الثقافة فى محيطه ٠

فى مجال الرعاية الثقافية :

* الإهتمام بإعداد كوادر متميزة للعمل الثقافى تمتلك من عناصر القبول لدى الجماهير ما يجعلها قادرة على تحمل مسئولياتها فى نشر الوعى الثقافى بين المواطنين ٠

* تهيئة سبل نشر أعمال المبدعين من الشباب من خلال المؤسسات الحكومية وتشجيعهم لتوسيع قاعدة العمل الثقافى واتساع حركة التنوير ٠

* الإهتمام بالمسرح المدرسى والجامعى لإظهار المواهب بين التلاميذ والطلبه والإهتمام بمستوى الأعمال المسرحية التى تعرض ٠

* الإهتمام بالثقافة الدينية ونشر الكتب والدراسات الدينية وتوفيرها بأسعار مناسبة ٠

* تطوير دار الكتب بما يتفق مع التطورات الحديثة بالمكتبات العامه لتستوعب كل مظاهر التحديث فى مجالات الآداب والفنون ٠

* الإهتمام بمكتبات الأطفال وما يعرض فيها من دوريات وقصص مصوره باعتبارها أحد الوسائل التربوية ٠

* تدعيم قصور الثقافة ومراكزها لنشر الوعى الثقافى بمجالاته المختلفة من خلال العروض المسرحيه والسينمائيه والمؤتمرات والندوات الثقافية التى تقدمها ٠

* إعطاء الإدارة المحلية قدر أكبر فى إحداث التنمية الثقافية فى نطاق كل محافظة للنهوض بالمجتمع المحلى وتنمية الوعى الثقافى بين المواطنين بصفة عامة وبين الشباب بصفة خاصة ٠

فى مجال الخدمات الإعلامية :

* تحقيق المشاركة الشعبية فى تنفيذ ومتابعة تنفيذ خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بعد توضيح أهدافها وبرامجها من خلال وسائل الإعلام ٠

* معالجة السلبيات فى المجتمع وتقويم السلوك الجماهيرى وتأصيل الإنتماء الوطنى والتعرف على الإتجاهات العامة للجماهير فى قضايا المجتمع ٠

* تنمية وعى الجماهير بأهمية الأنشطة الإقتصادية المختلفة والعمل المنتج بصفة عامة مع التركيز على أن العمل شرف مهما كان مستواه فى السلم الإجتماعى حيث يصبح ذلك قيمة يؤمن بها المواطن كوسيلة لتحقيق الرخاء ٠

* تشجيع ملكات الإبداع لدى المواطنين فى المجالات المختلفة وتوفير فرص النشر للإبداع الثقافى والأدبى وفرص العرض للإبداع الفنى طالما توفر له مستوى عالى من حيث المضمون والشكل بما يتفق مع تطور الإعلام المصرى المرئى الذى يشاهد خارج حدود البلاد ٠

* التنسيق بين مكاتب الإعلام الخارجى وبين المكاتب النوعية الأخرى والسفارات المصريه لمواجهة ما ينشره الإعلام الخارجى من مبالغات عما يجرى فى مصر ٠

* تهيئة الرأى العام وحثه على التعاون مع رجال الأمن لمواجهة أى تحركات تهدف الى الإضرار بأمن الوطن والمواطنين ٠

فى مجال الخدمات الشبابية :

* الإرتفاع بمستوى ونوعية الخدمات التى تقدم للقطاعات الشبابيه بما يتناسب مع فئاتهم العمريه سواء كانت خدمات تعليمية تتفق مع ثورة المعلومات والتقدم العلمى والتكنولوجى الذى يشهده العالم ، أو خدمات صحية وقائية وعلاجيه سواء من خلال التأمين الصحى أو المؤسسات العلاجية أو المستشفيات العامة والوحدات القرويه أو خدمات ثقافية من خلال المكتبات العامة أو مكتبات الأطفال وخاصة المتنقلة لأماكن تواجدهم ومراكز قصور الثقافة التى تنتشر فى محافظات مصر والتى تعتبر مراكز إشعاع ثقافى وحضارى فى مناطقها ٠

* إتاحة فرص التوظف للشباب سواء من خلال تملك أراضى زراعيه مستصلحة لهم أو تيسير تملك مشروعات للصناعات الصغيرة يتم تمويلها بشروط ميسرة والتى من شأنها نشر التنمية فى محافظات مصر وتكون فى نفس الوقت مصدرا لتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزماتها من العدد والأدوات مما يوفر موارد ماليه كبيرة تستنفذ لإستيرادها من الخارج وتفتح فرص عمل لأكثر من شاب فى كل مشروع أو تشغيلهم فى أجهزة الدولة التى تحتاج الى تخصصاتهم ٠

* تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونيه الإنتاجية من الشباب لتيسير تسويق منتجات المشروعات الشبابية سواء كانت زراعيه أو صناعية بأسعار مجزيه وتوفر لهم مستلزمات الإنتاج اللازمة لمواصلة النشاط والتوسع فى الطاقات الإنتاجية مما يتيح فرص عمل جديدة ٠

* تيسير سبل العمل للشباب فى الأسواق الخارجية تحت رعاية الدولة وتأمين حقوقهم لدى أصحاب العمل سواء كانوا حكومات أو قطاع خاص ٠

* التوسع فى إقامة مراكز الشباب لممارسة النشاط الرياضى وتقوية الروابط الإجتماعية بين الشباب وترسيخ القيم الدينية لديهم من خلال توفير الأخصائيين الإجتماعيين والدعاه بهذه المراكز ٠

فى مجال خدمات الأمن والعدالة :

* تطوير وتحديث الإمكانيات المتاحة لدى أجهزة الأمن للإرتقاء بكفاءتها فى مواجهة الجريمة وإحكام السيطرة على الموقف الأمنى ٠

* تطوير مناهج التعليم والتدريب العسكرى بما يكفل توفير نوعية من رجال الشرطة الأكفاء مع استكمال وسائل التسليح الحديثة وأجهزة الإتصالات ووسائل الإنتقال اللازمة لربط مديريات الأمن مع الإدارة العامه لسرعة الحركة واتخاذ الإجراءات الأمنية ٠

* الإهتمام بالدفاع المدنى وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة للقيام بالواجبات والمسئوليات الملقاه على عاتقه من مواجهة للكوارث الطبيعيه والحرائق ٠

* الإستمرار فى تطوير الإمكانيات التى تيسر لأفراد الشرطة القيام بمهامهم فى الدفاع عن الأمن الداخلى لصون الوطن بكفاءة ومقدرة ٠

* تطوير العمل فى مجالات حفظ القضايا والوثائق فى أجهزة العدل بتوفير الأجهزة واستحداث الأساليب الحديثة مما يسهل إتخاذ الإجراءات وإصدار الأحكام ٠

* التوسع فى إنشاء المكاتب النموذجية للشهر العقارى فى المحافظات وتطوير أساليب العمل بها لخدمة المواطنين ٠

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

السادة الأعضاء

قدمت لحضراتكم هذا الإيجاز السريع للملامح الرئيسية لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعيه لعام ١٩٩٦/٩٥ والتى تقع فى مجلدين ، يتناول المجلد الأول المكونات الرئيسية والقطاعيه للخطة ويتناول المجلد الثانى المشروعات التفصيلية لها ٠

وأشكركم على حسن إستماعكم وأدعو الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه خير الوطن ٠

والسلام عليكم ورحمة الله ،،،

المرفقـــات

جدول (١) :الاستخدامات الاستثمارية تبعا للأنشطة الاقتصادية على مستوى قطاعات الدولة المختلفة

(بالمليون جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	القطاع الحكومي				قطاع الأعمال				الاجمالى العام	الهيكل النسبى ٪
	الجهاز الإدارى والإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	الهيئات الاقتصادية	الاجمالى	الوحدات الاقتصادية		أعمال خاص وتعاونى	الاجمالى		
					قانون رقم ٩٧	قانون رقم ٢٠٣				
الزراعة	١٤٥,٥	١٦٩,٢	٤٦,١	٣٦٠,٨	٠,٠	٢٩٧,٠	٢١٤٥,٥	٢٤٤٢,٥	٢٨٠٣,٣	٦,٧
الرى والصرف	٣٤٤,٩	٢٥٩,٩	٣١٥,٦	٩٢٠,٤		٢٠٠,٠		٢٠٠,٠	١١٢٠,٤	٢,٧
الصناعة	٦,٤	٤٩,٠	٣٢٠,٠	٣٧٥,٤	٧٢١,٧	١٧١٠,٠	٦٥٩٧,٧	٩٠٢٩,٤	٩٤٠٤,٨	٢٢,٤
البترول	١٠,٠		١٦٣,٦	١٧٣,٦	٤٤٠,٥		٣٦٩٠,٥	٤١٣١,٠	٤٣٠٤,٦	١٠,٣
الكهرباء	٢٠٩,٣	٢,٤	٢٣٠٤,٣	٢٥١٦,٠		١٦٥,٠	٤٠,٠	٢٠٥,٠	٢٧٢١,٠	٦,٥
المقاولات	٠,٠				٧٢,٠	١٤٦,٠	٤٤١,٠	٦٥٩,٠	٦٥٩,٠	١,٦
جملة القطاعات السلعية	٧١٦,١	٤٨٠,٥	٣١٤٩,٦	٤٣٤٦,٢	١٢٣٤,٢	٢٥١٨,٠	١٢٩١٤,٧	١٦٦٦٦,٩	٢١٠١٣,١	٥٠,٢
النقل والاتصالات والتخزين	٣٩٦,١	٥٣٤,١	١٦٩٧,٣	٢٦٢٧,٥	٥٤٦,٧	٢٢٨,٠	١٦٦٩,٦	٢٤٤٤,٣	٥٠٧١,٨	١٢,١
قناة السويس			١٣٠,٠	١٣٠,٠					١٣٠,٠	٠,٣
التجارة			٧,٢	٧,٢	١٤٢,٠	١٣٦,٠	٧٧٢,١	١٠٥٠,١	١٠٥٧,٣	٢,٥
المال والتأمين	٢٦,٢	٠,٤	٠,٢	٢٦,٨	٢٨٠,٦		٢,٠	٢٨٢,٦	٣٠٩,٤	٠,٧
السياحة	٥,٣	٢,٨	٢٧,٤	٣٥,٥		١١٠,٠	١٢٨٨,٢	١٣٩٨,٢	١٤٣٣,٧	٣,٤
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	٤٢٧,٦	٥٣٧,٣	١٨٦٢,١	٢٨٢٧,٠	٩٦٩,٣	٤٧٤	٣٧٣١,٩	٥١٧٥,٢	٨٠٠٢,٢	١٩,٠
الاسكان	٤٠,٩	١٨,٧	٥٦,٣	١١٥,٩		٣٥٠,٠	٥٢٠٠,٠	٥٤٥٠,٠	٥٦٦٥,٩	١٣,٥
المرافق	١٠٥٧,٧	١١٨٤,٦	٧٣٠,٣	٢٩٧٢,٦					٢٩٧٢,٦	٧,١
الخدمات الصحية	٢٩٥,٢	١٧٠,٥	١٦١,٥	٦٢٧,٢	١,٠	١٠٠,٠	١١٣,٥	٢١٤,٥	٨٤١,٧	٢,٠
خدمات التعليم	٣١٨,١	١٠٣٥,٠	٢٤,٩	١٣٧٨,٠	١,٠		١٥٤,٦	١٥٥,٦	١٥٣٣,٦	٣,٧
خدمات أخرى	١٢٤٧,٤	٢٣٥,٠	١١٩,٥	١٦٠١,٩	٣٦,٥	١٥٠,٠	٨٢,٥	٢٦٩,٠	١٨٧٠,٩	٤,٥
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٩٥٩,٣	٢٦٤٣,٨	١٠٩٢,٥	٦٦٩٥,٦	٣٨,٥	٦٠٠,٠	٥٥٥٠,٦	٦١٨٩,١	١٢٨٨٤,٧	٣٠,٨
الاجمالى العام	٤١٠٣,٠*	٣٦٦١,٦	٦١٠٤,٢	١٣٨٦٨,٨	٢٢٤٢,٠	٣٥٩٢,٠	٢٢١٩٧,٢	٢٨٠٣١,٢	٤١٩٠٠,٠	١٠٠,٠

* تتضمن أستثمارات البنك المركزى وبنك الاستثمار القومى

جدول (٢) : الناتج المحلى الاجمالى المستهدف لعام ١٩٩٦/٩٥ مقارنا بالمتوقع لعام ١٩٩٥/٩٤ حسب القطاعات الاقتصادية

(بالمليون جنيه وبأسعار ١٩٩٢/٩١)

القطاعات	١٩٩٥/٩٤ (متوقع)			١٩٩٦/٩٥ (مستهدف)			معدل النمو ٪			الهيكل النسبى ٪					
										١٩٩٥/٩٤			١٩٩٦/٩٥		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعة	٣١٠	٢٣٤٠٦	٢٣٧١٦	٣٠٥	٢٤٢٧٥	٢٤٥٨٠	(١,٦)	٣,٧	٣,٦	٠,٦	٢٥,٧	١٦,٣	٠,٥	٢٥,٢	١٦,٠
الصناعة والتعدين	٩٨٨٠	١٤٩٢٠	٢٤٨٠٠	١٠٤٢٠	١٦٣٥٥	٢٦٧٧٥	٥,٥	٩,٦	٨,٠	١٨,٠	١٦,٥	١٧,٠	١٨,١	١٦,٩	١٧,٤
البترول ومنتجاته	١٢١٤٤	٢٣٤٠	١٤٤٨٤	١٢٣٠٤	٢٣٧٣	١٤٦٧٧	١,٣	١,٤	١,٣	٢٢,١	٢,٦	٩,٩	٢١,٥	٢,٥	٩,٦
الكهرباء	٢٤٩٧	٠	٢٤٩٧	٢٦١٠	٠	٢٦١٠	٤,٥	٠	٤,٣	٤,٥	٠	١,٧	٤,٦	٠	١,٧
التشييد والبناء	٢١٤٤	٥٣٠٤	٧٤٤٨	٢٢٣٥	٥٦٩١	٧٩٢٦	٤,٢	٧,٣	٦,٤	٣,٩	٥,٨	٥,١	٣,٩	٥,٩	٥,٢
جملة القطاعات السلعية	**٢٦٩٧٥**	**٤٥٩٧٠**	**٧٢٩٤٥**	**٢٧٨٧٤**	**٤٨٦٩٤**	**٧٦٥٦٨**	**٣,٣**	**٥,٩**	**٥,٠**	**٤٩,١**	**٥٠,٦**	**٥٠,٠**	**٤٨,٦**	**٥٠,٥**	**٤٩,٨**
النقل والمواصلات	٤٨٣٠	٤٩٦٥	٩٧٩٥	٥٠٤٥	٥٣٠٠	١٠٣٤٥	٤,٥	٦,٧	٥,٦	٨,٨	٥,٥	٦,٧	٨,٨	٥,٥	٦,٧
قناة السويس	٥٨٦٣	٠	٥٨٦٣	٦٢٠٠	–	٦٢٠٠	٥,٧	٠	٥,٧	١٠,٧	٠	٤,٠	١٠,٨	٠	٤,٠
التجارة	١٧٩٠	٢٢٥٣٠	٢٤٣٣٠	١٧٥٠	٢٣٨٣٠	٢٥٥٨٠	(٢,٢)	٥,٨	٥,٢	٣,٣	٢٤,٨	١٦,٧	٣,١	٢٤,٧	١٦,٦
المال	٣٨٠٠	١٦٥٠	٥٤٥٠	٤١٠٠	١٨٠٥	٥٩٠٥	٧,٩	٩,٤	٨,٣	٦,٩	١,٨	٣,٧	٧,٢	١,٩	٣,٨
التأمين	٥٦	٣٦	٩٣	٦٠	٣٩	٩٩	٧,١	٨,٣	٧,٦	٠,١	٠	٠,١	٠,١	٠	٠,١
المطاعم والفنادق	٣٤٥	٢٠٠٥	٢٣٥٠	٣٨٥	٢٢٤٠	٢٦٢٥	١١,٦	١١,٧	١١,٧	٠,٦	٢,٢	١,٦	٠,٧	٢,٣	١,٧
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	**١٦٦٨٤**	**٣١١٨٦**	**٤٧٨٧٠**	**١٧٥٤٠**	**٣٣٢١٤**	**٥٠٧٥٤**	**٥,١**	**٦,٥**	**٦,٠**	**٣٠,٤**	**٣٤,٣**	**٣٢,٨**	**٣٠,٦**	**٣٤,٥**	**٣٣,٠**
الملكية العقارية	١٤٦	٢٥٦٧	٢٧١٣	١٥٧	٢٧١٨	٢٨٧٥	٧,٥	٥,٩	٦,٠	٠,٣	٢,٨	١,٩	٠,٣	٢,٨	١,٩
المرافق العامة	٤٩٥	٠	٤٩٥	٥٣٥	–	٥٣٥	٨,١	٠	٨,١	٠,٩	٠	٠,٣	٠,٩	٠	٠,٣
التأمينات الاجتماعية	١٠٢	٠	١٠٢	١٠٨	–	١٠٨	٥,٩	٠	٥,٩	٠,٢	٠	٠,١	٠,٢	٠	٠,١
الخدمات الحكومية	١٠٥٣٥	٠	١٠٥٣٥	١١٠٤٥	–	١١٠٤٥	٤,٨	٠	٤,٨	١٩,٢	٠	٧,٢	١٩,٣	٠	٧,٢
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٠	١١١٩٠	١١١٩٠	٠	١١٨٣٠	١١٨٣٠	٠	٥,٧	٥,٧	٠	١٢,٣	٧,٧	٠	١٢,٣	٧,٧
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	١١٢٧٨	١٣٧٥٧	٢٥٠٣٥	١١٨٤٥	١٤٥٤٨	٢٦٣٩٣	٥,٠	٥,٧	٥,٤	٢٠,٥	١٥,١	١٧,٢	٢٠,٧	١٥,١	١٧,٢
الاجمالى العام	٥٤٩٣٧	٩٠٩١٣	١٤٥٨٥٠	٥٧٢٥٩	٩٦٤٥٦	١٥٣٧١٥	٤,٢	٦,١	٥,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول (٣) : تقديرات ميزان المدفوعات الجارى بخطة عام ١٩٩٦/٩٥
مقارنة بالمتوقع عام ١٩٩٥/٩٤ (بالمليون جنيه)

البيـــــان	١٩٩٥/٩٤ متوقع	١٩٩٦/٩٥ مستهدف	معدل النمو (٪)	الاهمية النسبية (٪) ١٩٩٥/٩٤	الاهمية النسبية (٪) ١٩٩٦/٩٥
الايـــرادات :					
الصادرات السلعية :					
الصادرات الزراعية	١٣٩٤	١٥٩٨	١٤,٦	٢,٣	٢,٤
الصادرات الصناعية	٦٩٣٦	٨٧٧٢	٢٦,٥	١١,٣	١٣,٤
البترول الخام ومنتجاته	٦٩٧٠	٦٩٧٠	-	١١,٣	١٠,٧
مجموع صادرات الدولة	١٥٣٠٠	١٧٣٤٠	١٣,٣	٢٤,٩	٣٦,٦
صادرات الشريك الاجنبى من البترول	١٢٥٠	١٣١٢	٥	٢,٠	٢,٠
مجموع الصادرات السلعية	١٦٥٥٠	١٨٦٥٢	١٢,٧	٢٦,٩	٢٨,٦
الصادرات الخدمية :					
الملاحـــة	١٦٦٦	١٨٧٠	١٢,٢	٢,٧	٢,٩
رسوم المرور فى قناة السويس	٦٩٣٦	٦٩٣٦	-	١١,٣	١٠,٦
السياحة	٧٦١٦	٨٥٦٨	١٢,٥	١٢,٤	١٣,١
متحصلات خدمية أخرى	٨٤٣٢	٨٨٤٠	٤,٨	١٣,٧	١٣,٥
مجموع الصادرات الخدمية	٢٤٦٥٠	٢٦٢١٤	٦,٣	٤٠,١	٤٠,٢
مجموع الصادرات السلعية والخدمية	٤١٢٠٠	٤٤٨٦٦	٨,٩	٦٧,١	٦٨,٨
عوائد عوامل الانتاج المحصلة :					
تحويلات المصريين العاملين بالخارج	١١٩٠٠	١١٩٠٠	-	١٩,٤	١٨,٢
عوائد استثمار ومتحصلات أخرى	٤٧٦٠	٤٩٦٤	٤,٣	٧,٧	٧,٦
مجموع العوائد المحصلة	١٦٦٦٠	١٦٨٦٤	١,٢	٢٧,١	٢٥,٨
التحويلات الجارية المحصلة :					
التحويلات للهيئات والافراد	٦٨٠	٦٤٦	(٥)	١,١	١,٠
التحويلات الحكومية	٢٨٩٠	٢٨٩٠	-	٤,٧	٤,٤
مجموع التحويلات الجارية	٣٥٧٠	٣٥٣٦	(١,٠)	٥,٨	٥,٤
مجموع الايرادات الجارية	٦١٤٣٠	٦٥٢٦٦	٦,٢	١٠٠	١٠٠
المدفوعات :					
الواردات السلعية :					
الواردات الاستهلاكية	١٠٣٧٠	١٠٤٩٠	١,٢	١٧,٨	١٧,٥
الواردات الوسيطة	١٨٠٨٨	١٩٠٤٠	٥,٣	٣١,٠	٣١,٨
الواردات الاستثمارية	٩٦٢٢	٩٥٧٠	(٠,٥)	١٦,٤	١٦,٠
مجموع الواردات السلعية	٣٨٠٨٠	٣٩١٠٠	٢,٧	٦٥,٢	٦٥,٣
المدفوعات الخدمية :					
المدفوعات التجارية	١٣٤٣	١٤٣٩	٧,١	٢,٣	٢,٤
الملاحة	٤٧٦	٥١٠	٧,١	٠,٨	٠,٩
السياحة	٤٤٢	٤٥٩	٣,٨	٠,٨	٠,٨
مصروفات الحكومة	٢٠٠٦	٢٠٧٤	٣,٤	٣,٤	٣,٥
مدفوعات خدمية أخرى	٧٤١٢	٧٧٠٠	٣,٩	١٢,٧	١٢,٩
مجموع المدفوعات الخدمية	١١٦٧٩	١٢١٨٢	٤,٣	٢٠,٠	٢٠,٤
مجموع المدفوعات السلعية والخدمية	٤٩٧٥٩	٥١٢٨٢	٣,١	٨٥,٢	٨٥,٧
عوائد عوامل الانتاج المدفوعة :					
الفوائد على القروض والالتزامات	٤٧٦٠	٤٤٨٨	(٥,٧)	٨,٢	٧,٥
عوائد استثمار ومدفوعات أخرى	٢٥٨٤	٢٧٥٤	٦,٦	٤,٤	٤,٦
مقابل صادرات الشريك الاجنبى	١٢٥٠	١٣١٢	٥,٠	٢,١	٢,٢
مجموع العوائد المدفوعة	٨٥٩٤	٨٥٥٤	(٠,٥)	١٤,٧	١٤,٣
التحويلات الجارية المدفوعة	١٧	٢٤	٤١,٢	-	-
مجموع المدفوعات الجارية	٥٨٣٧٠	٥٩٨٦٠	٢,٦	١٠٠	١٠٠
رصيد الميزان التجارى	(٢١٥٣٠)	(٢٠٤٤٨)			
رصيد الميزان الخدمى	١٢٩٧١	١٤٠٣٢			
رصيد ميزان السلع والخدمات	(٨٥٥٩)	(٦٤١٦)			
رصيد ميزان عوائد الانتاج	٨٠٦٦	٨٣١٠			
رصيد ميزان التحويلات	٣٥٥٣	٣٥١٢			
رصيد ميزان المعاملات الجارية والتحويلات	٣٠٦٠	٥٤٠٦			

• وفقا لدليل النشاط الاقتصادى لاغراض الحسابات القومية .

جدول (٤) : قيم الإنفاق الإستهلاكى العائلى المستهدف فى خطة عام ١٩٩٦/٩٥

موزعا بين الحضر والريف

(بالمليون جنيه وبأسعار ١٩٩٢/٩١)

البيـــــان	١٩٩٥/٩٤			١٩٩٦/٩٥		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
الإنفاق على الطعام والشراب:						
حبوب ونشويات	٦٢٨٠,٤	٦٨٣١,٠	١٣١١١,٤	٦٤٨٢,٧	٧٠٢٢,٩	١٣٥٠٥,٦
بقول جافة	٤٩٩,٩	٦٨١,٩	١١٨١,٨	٥١٦,٢	٧٠١,٢	١٢١٧,٤
خضر طازجة ومحفوظة ومجلفة وبصل	٦٠٤٣,٦	٤٠٧٩,٧	١٠١٢٣,٣	٦٢٤٣,٥	٤١٩٧,٣	١٠٤٤٠,٨
فاكهة طازجة ومحفوظة ومجلفة ومنتجات نخيل	٤٣٦١,٢	٢٩٤٤,٠	٧٣٠٥,٢	٤٤٦٠,٦	٣٠٤٤,٥	٧٥٠٥,١
لحوم طازجة وأسماك ودواجن وبيض	٥٧٩٧,١	٤٢٣٢,٥	١٠٠٢٩,٦	٦٠٤٩,٣	٤٣٩٨,٥	١٠٤٤٧,٨
البان ومنتجاتها	٤٣٩٦,٨	٢٥٨٢,٣	٦٩٧٩,١	٤٥٩٠,٥	٢٦٩٦,٠	٧٢٨٦,٥
زيوت ودهون	١٣٦٧,٤	١٢٤٧,١	٢٦١٤,٥	١٤٢٠,٧	١٢٩٠,٧	٢٧١١,٤
سكر وأغذية سكريه	١٢٣٢,٠	١٠٤١,٢	٢٢٧٣,٢	١٢٧٩,٠	١٠٧٦,٦	٢٣٥٥,٦
مواد ومشروبات	٧١١,٦	٥٣٦,٩	١٢٤٨,٥	٧٣٨,٠	٥٥٦,٧	١٢٩٤,٧
مشروبات غير كحولية	٤٣٧,٥	١٩٦,٥	٦٣٤,٠	٤٥٩,٩	٢٠٥,٦	٦٦٥,٥
غذائية أخرى	٨١٦,٩	٤٨٦,١	١٣٠٢,٠	٨٣٤,٨	٥٠٨,٩	١٣٤٣,٧
إجمالى الإنفاق على الطعام والشراب	٣١٩٤٤,٤	٢٤٨٥٩,٢	٥٦٨٠٣,٦	٣٣٠٧٥,٢	٢٥٦٩٨,٩	٥٨٧٧٤,١
معدل النمو (٪)				٣,٥	٣,٤	٣,٥
الإنفاق على غير الطعام والشراب:						
سجاير ودخان	٨٧٧,٢	٦٤٥,٨	١٥٢٣,٠	٩١٥,٥	٦٧١,٤	١٥٨٦,٩
ملابس وأغطية قدم	٧٠٦٣,٠	٤٤٩٦,٨	١١٥٥٩,٨	٧٣٩٣,٥	٤٦٨٧,٦	١٢٠٨١,١
الإنفاق على المسكن	٢١٠٨,٢	١٦٠٣,٥	٣٧١١,٧	٢١٨٠,٦	١٦٥١,٨	٣٨٣٢,٤
الوقود والإضاءة	١٨٥٨,٦	١٦٦١,٤	٣٥٢٠,٠	١٩٢٨,٢	١٧١٦,٧	٣٦٤٤,٩
اثاث وتجهيزات	٢٩١٥,٤	٢٥٩٥,٧	٥٥١١,١	٣١٠٦,٨	٢٧٥٥,١	٥٨٦١,٩
مواد نظافة منزلية	١٤١١,٩	٨٧٦,٥	٢٢٨٨,٤	١٤٧١,٩	٩٠٩,٩	٢٣٨١,٨
أخـــرى	١٠٤٤,٩	٥٥٥,٢	١٦٠٠,١	١٠٧٩,٨	٥٧١,٢	١٦٥١,١
إجمالى الإنفاق على غير الطعام والشراب	١٧٢٧٩,٢	١٢٤٣٤,٩	٢٩٧١٤,١	١٨٠٧٦,٣	١٢٩٦٣,٨	٣١٠٤٠,١
معدل النمو (٪)				٤,٦	٤,٣	٤,٥
إجمالى الإنفاق السلعى	٤٩٢٢٣,٦	٣٧٢٩٤,١	٨٦٥١٧,٧	٥١١٥١,٥	٣٨٦٦٢,٧	٨٩٨١٤,٢
معدل النمو (٪)				٣,٩	٣,٧	٣,٨
الإنفاق الخدمى:						
الرعاية الصحية	٢٢٥٢,٣	١٩٢٦,٦	٥١٧٨,٩	٣٤٠٤,٠	٢٠٠٨,٠	٥٤١٢,٠
المنفق على النقل والمواصلات	٣٦١٥,٣	١٦٣١,٨	٥٢٤٧,١	٣٨٢٣,٨	١٧١٨,٠	٥٥٤١,٨
الخدمات التعليمية	٢٣٤٥,٣	٩٦٧,٢	٣٣١٢,٥	٢٤٥٧,٣	١٠٠٨,٥	٣٤٦٥,٨
الخدمات الثقافية والرياضية	٢١٧٠,١	٩١٢,٤	٣٠٨٢,٥	٢٢٧٥,٩	٩٥٢,٤	٣٢٢٨,٣
المطاعم والمقاهى	١٩٢٩,٥	٦٥٣,٦	٢٥٨٣,١	٢٠٢٥,٤	٦٨٢,٥	٢٧٠٧,٩
ادوات زينه ومستلزمات شخصية	٣٠٣٧,٤	١٨٦٣,٣	٤٩٠٠,٧	٣١٨٢,٦	١٩٤٤,٢	٥١٢٦,٨
أخـــرى	٧٧٧,١	٤١٢,٩	١١٩٠,٠	٨١٧,٢	٤٢٢,٣	١٢٤٩,٥
إجمالى الإنفاق الخدمى	١٧١٢٧,٠	٨٣٦٧,٨	٢٥٤٩٤,٨	١٧٩٨٦,٢	٨٧٤٥,٩	٢٦٧٣٢,١
معدل النمو (٪)				٥,٠	٤,٥	٤,٩
إجمالى الإنفاق العائلى	٦٦٣٥٠,٦	٤٥٦٦١,٩	١١٢٠١٢,٥	٦٩١٣٧,٧	٤٧٤٠٨,٦	١١٦٥٤٦,٣
معدل النمو (٪)				٤,٢	٣,٨	٤,٠
الهيكل النسبى (٪):						
الطعام والشراب	٤٨,١	٥٤,٤	٥٠,٧	٤٧,٨	٥٤,٢	٥٠,٤
غير الطعام والشراب	٢٦,١	٢٧,٢	٢٦,٥	٢٦,٢	٢٧,٢	٢٦,٦
الإنفاق السلعى	٧٤,٢	٨١,٦	٧٧,٢	٧٤,٠	٨١,٥	٧٧,٠
الإنفاق الخدمى	٢٥,٨	١٨,٤	٢٢,٨	٢٦,٠	١٨,٥	٢٣,٠
إجمالى الإنفاق العائلى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠